

المجلس
الاقتصادي
والاجتماعي
والبيئي



المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⴰⵎⴳⴷⴰⵏ ⴰⵏⴰⵎⴰⵏ ⴰⵏⴰⵎⴰⵏ ⴰⵏⴰⵎⴰⵏ
CONSEIL ECONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

النظم البيئية الخابوية بالمغرب:
المخاطر والتحديات والفرص

إحالة ذاتية رقم 2022/65

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

النظم البيئية الخابوية بالمغرب: المخاطر والتحديات والفرص

رئيس اللجنة : السيد محمد بن قدور
مقرر الموضوع : السيد عبد الرحيم كسيري
الخبيرة الداخلية : ياسمينه الدكالي

طبقاً لمقتضيات المادة 6 من القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، قرر المجلس، في إطار إحالة ذاتية، إعداد رأي حول النظم البيئية الغابوية بالمغرب.

وفي هذا الإطار، عهدَ مكتب المجلس إلى اللجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة¹ بإعداد هذا الرأي.

وخلال دورتها العادية رقم 141 المنعقدة بتاريخ 29 دجنبر 2022، صادقت الجمعية العامة للمجلس بالإجماع على هذا الرأي الذي يحمل عنوان «النظم البيئية الغابوية بالمغرب: المخاطر والتحديات والفرص».

وقد جاء هذا الرأي، الذي جرى إعداده وفق مقاربة تشاركية التي دأب عليها المجلس، ثمرة نقاشات موسّعة بين مختلف الفئات المكونة للمجلس، فضلاً عن مخرجات جلسات الإنصات² المنظمة مع أبرز الفاعلين المعنيين، وكذا نتائج الاستشارة المواطنة التي أطلقها المجلس بشأن هذا الموضوع على المنصة الرقمية «أشارك»³.

1 - الملحق 1: لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة

2 - الملحق 2: لائحة الفاعلين الذين جرى الإنصات إليهم

3 - الملحق 3: نتائج الاستشارة المواطنة التي تم إطلاقها على المنصة الرقمية «أشارك» حول تطوير المجال الغابوي بالمغرب

ملخص

يسلط هذا الرأي الضوء على الإمكانيات التي تزخر بها النظم البيئية الغابوية في بلادنا و ما تتسم به من هشاشة متزايدة في مواجهة الضغوط اليومية والمخاطر البيئية والمناخية المتعددة. ويقترح بدائل لتحقيق التوازن بين استدامة النظم البيئية الغابوية و بين قدرتها على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية، و مختلف أوجه استغلال خدماتها، وتحقيق التنمية الاقتصادية للمناطق المعنية و الساكنة المحلية. وخلال دورتها العادية رقم 141 المنعقدة بتاريخ 29 دجنبر 2022، صادقت الجمعية العامة للمجلس بالإجماع على هذا الرأي.

يغطي الملك الغابوي حوالي 13% من إجمالي مساحة المغرب، ويتركز بشكل أساسي في المناطق الجبلية حيث يقطن حوالي 7 ملايين نسمة، أي ما يقارب نصف الساكنة القروية. هذه النظم البيئية التي تتميز بتنوعها البيولوجي الكبير، تضطلع بوظائف أساسية، لاسيما على مستوى تنظيم الموارد المائية، وتعزيز القدرة على الصمود أمام التغيرات المناخية، إلى جانب المساهمة في تأمين الحاجيات الطاقية والغذائية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، يساهم قطاع الغابات بنسبة 1.5% من الناتج الداخلي الإجمالي، أي بحوالي 17 مليار درهم سنوياً. كما يُوفر ما بين 8 و10 ملايين يوم عمل، أي ما يعادل 50.000 منصب شغل قار. ومن جهة أخرى، يساهم القطاع في توفير خَشَبِ البناء وخشب الصناعة بنسبة 30%، و احتياجات كلاًّ المشية على الصعيد الوطني بنسبة 17%، فضلاً عن توفير 4% من العرض العالمي لبُلُوطِ الفلين.

ومع ذلك، ورغم أهميتها، فإن النظم البيئية الغابوية مهددة بالتدهور بشكل مستمر يقدر بحوالي 17.000 هكتار سنوياً. ويعزى ذلك لعدة عوامل في مُقَدِّمَتِهَا الانعكاسات السلبية للتغيرات المناخية والضغوط الناجمة عن الأنشطة البشرية. و يبقى غياب عروض خاصة بالسياحة البيئية، والاستخراج المفرط للحطب سنوياً بمعدل 3 ملايين طن، بالإضافة إلى الرعي الجائر، وذلك بمعدل يفوق مرتين إلى ثلاث مرات القدرة الإنتاجية للنظم البيئية الغابوية، من العوامل التي من شأنها عرقلة الجهود المبذولة لتثمين الغطاء الغابوي على نحو مستدام.

وإدراكاً منها لحجم هذه التحديات، وترصيداً للجهود والمكتسبات المنجزة طيلة العقود الثلاثة الماضية، وضعت السلطات العمومية استراتيجية «غابات المغرب 2020-2030» التي تهدف إلى إعادة تأهيل وإصلاح النظم البيئية الغابوية، وتثمين مواردها، وذلك وفق مقاربة مستدامة. ولو أن الحصيولة المرحلية لهذه الاستراتيجية تبدو إيجابية، فهي لازالت في بدايتها، وبالتالي يصعب القيام بتقييم موضوعي لنتائجها على المجال الغابوي.

في ضوء هذا التشخيص، يشدد المجلس على أهمية تقاسم رؤية مُنَسَّقة بين مختلف الأطراف المعنية مع إشراك الساكنة المحلية، من أجل تحويل المجال الغابوي إلى مجال قادر على الصمود في وجه المخاطر، وتعبئة الاستثمارات ذات الطابع المستدام، وتعزيز القطاعات الواعدة التي من شأنها تثمين موارد هذا المجال الطبيعي، وإيجاد بدائل اقتصادية للحد من اعتماد الساكنة على الموارد الغابوية.

وفي هذا السياق، يوصي المجلس باتخاذ جملة من التدابير الأساسية، من أهمها:

- إحداث مَدَوْنَة للغابات يتم بموجبها تجميع وتحيين النصوص القانونية المعمول بها، وتحديد حقوق والتزامات جميع الأطراف المتدخلة، وتدقيق طرق وكيفيات حماية التنوع البيولوجي، وتحسين سلامة النظم البيئية الغابوية، ومكافحة حرائق الغابات، وكيفيات تأمين المَلِك الغابوي؛
- إعادة تأهيل النظم البيئية الغابوية من خلال الانتقال التدريجي من صيغة الحق الانتفاع الممنوح للسكان المعنية إلى استرجاع هذه الحقوق من قبل الدولة في جميع المناطق المحمية، مع إدماج الساكنة المحلية في أنشطة اقتصادية بديلة؛
- الرفع التدريجي من مساحة المناطق المحمية من 3.76% إلى 30% بحلول عام 2050، وذلك تفعيلاً للالتزامات الدولية في مجال التنوع البيولوجي؛
- تكثيف عمليات إعادة التشجير والتخليف من خلال تنظيم حملات وطنية، وتحديد المساحات المستهدفة، وتعزيز الاستثمارات المستدامة وتقديم التحفيزات الضريبية للمقاولات المعنية، وإعادة النظر في الاختيارات المتعلقة بالأصناف الغابوية المعنية بإعادة التشجير والتخليف؛
- الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في تتبع عمليات التشجير، ومراقبة ومكافحة حرائق الغابات، وذلك بالاستفادة من خبرة وتجارب القطاع الخاص في هذا المجال؛
- تمشين موارد الغابات من خلال تطوير إطار قائم على الشفافية والمسؤولية البيئية في منح امتياز الاستغلال لفائدة الساكنة والمقاولات المحلية، بتشجيع الحراثة الفلاحية، لا سيما من خلال:
 - إحداث علامة الجودة (المسؤولية البيئية) في المجال الغابوي؛
 - إعادة النظر في «تصنيف» الأشجار الغابوية التي تتمتع بِمَآرُها بقيمة اقتصادية وتجارية عالية إلى أشجار مثمرة (مثل زراعة شجر الأركان في الملك الخاص).
- تنمية السياحة البيئية في المناطق المحمية بما يُراعي خصوصياتها الثقافية والتراثية والايكولوجية؛
- مواكبة و دعم الساكنة المحلية والرعاة، من خلال تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ومنح إعانات من الصندوق الوطني الغابوي لتشجيع مشاريع زراعة أشجار غابوية مثمرة والنباتات العطرية والطبية في الأراضي الخاصة والجماعية.

هذا الرأي، الذي جرى إعداده وفق مقاربة تشاركية دأب عليها المجلس، هو ثمرة نقاشات موسّعة بين مختلف الفئات المكونة للمجلس، فضلا عن مخرجات جلسات الإنصات المنظمة مع أبرز الفاعلين المعنيين، وكذا نتائج الاستشارة المواطنة التي أطلقها المجلس بشأن هذا الموضوع عبر منصته الرقمية «أشارك» وشبكاتة الاجتماعية، حيث بلغ عدد التفاعلات مع هذا الموضوع 96625، منها 388 إجابة على الاستبيان و534 تعليقا على صفحات التواصل الاجتماعي للمجلس. ويليه أهم خلاصات هذه الاستشارة:

- حوالي 84% من المشاركات والمشاركين يرون أن المجال الغابوي حاليا يعرف تدهورا مستمرا في حين يرى 10% فقط أنه يتم الحفاظ على النظم البيئية الغابوية وتثمينها؛
- 61% من الإجابات تعتبر أن الإفراط في استغلال الموارد الغابوية هو السبب الرئيسي لهذا التدهور، وتأتي التغيرات المناخية في المرتبة الثانية بنسبة 53%، والتوسع العمراني غير المنظم في المرتبة الثالثة بنسبة 48%؛
- يرى أكثر من نصف المشاركات والمشاركين أن أهم التدابير التي يتعين اتخاذها تتمثل في ترشيد استغلال الموارد الغابوية بنسبة 64%، وإشراك الساكنة المحلية في تدبير تنمية المجال الغابوي بنسبة 58%.

مقدمة

يزخر المغرب بثروة غابوية مهمة تغطي حوالي 13 في المائة من مجموع المساحة الوطنية، تتركز بشكل أساسي في المناطق الجبلية التي يقطن فيها حوالي 7 ملايين نسمة، أي نصف الساكنة القروية⁴. يتميز هذا الرصيد الغابوي بتنوعه البيولوجي الكبير، حيث يُعدّ من بين أهم النظم البيئية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، كما يتميز بتعدد وظائفه التي تتوزع بين مساهمته في تنظيم الموارد المائية، وتعزيز القدرة على الصمود أمام التغيرات المناخية، وحماية التنوع البيولوجي، إلى جانب المساهمة في تأمين الحاجيات الطاقية وتوفير خدمات إيكولوجية لفائدة الساكنة المحلية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، يساهم قطاع الغابات بنسبة 1.5 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي، أي بحوالي 17 مليار درهم سنوياً⁵. كما يُوفر ما بين 8 و10 ملايين يوم عمل، أي ما يعادل 50.000 منصب شغل قار⁶. ومن جهة أخرى، يساهم القطاع في توفير 4 في المائة من العرض العالمي لبلوط الفلين و17 في المائة من احتياجات كلاً الماشية على الصعيد الوطني، كما يساهم في تغطية احتياجات البلاد من خشب البناء وخشب الصناعة (30 في المائة)⁷.

ومع ذلك، تتأثر النظم البيئية الغابوية في المغرب، كغيرها من البلدان الواقعة على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، بظروف مناخية لا تساعد على عملية التخليف الطبيعي للأشجار حيث تشهد تقلبات في المناخ (شبه رطب، وشبه جاف، وجاف أحياناً) مع تسجيل مستوى تساقطات ضعيف نسبياً. وتواجه هذه النظم البيئية أيضاً تحديات أخرى، تتمثل في عدم تثمينها بالقدر الكافي، خاصة غابات الفلين والأرز التي غالباً ما يفوق حجم استغلالها قدرتها الإنتاجية فضلاً عن الوضعية الاجتماعية الهشة للساكنة التي تقطن بمجالاتها .

تسرع العوامل المناخية إلى جانب الاستغلال المفرط من وتيرة تدهور النظم البيئية الغابوية وتهدد استدامتها. وعلاوة على تأثير الاحتباس الحراري، يتبين من تحليل هذا الوضع المقلق أن 17.000 هكتار من الغطاء الغابوي يتعرض سنوياً للتدهور الشديد نتيجة استخراج 3 ملايين طن من الحطب سنوياً والرعي الجائر، وذلك بمعدل يفوق مرتين إلى ثلاث مرات القدرة الإنتاجية للنظم البيئية الغابوية⁸. واستناداً إلى المعطيات الصادرة عن إدارة المياه والغابات، لا يتجاوز ما تم تحقيقه من العائد المتوقع للقدرة الإنتاجية للغابات نسبة 20 إلى 30 في المائة. كما أن المغرب رغم احتلاله للمرتبة الثالثة عالمياً من حيث احتياطي الفلين، فإن حجم الصادرات من هذا الاحتياطي لا تتعدى 1 في المائة من قيمة مجموع الصادرات⁹. هذا، وإذا كانت الترسانة التشريعية والتنظيمية ذات الصلة وأنماط التدبير والإصلاحات المعتمدة منذ الاستقلال قد مكنت من الحفاظ على جزء كبير من هذا الرصيد الغابوي، فإن ذلك لم يحد من الوتيرة المتصاعدة لتدهور هذا المجال.

4 - جلسة إنصات مع الوكالة الوطنية للمياه والغابات، 18 ماي 2022.

5 - Revue de la gendarmerie royale, trimestriel d'information n°72, dossier « la gendarmerie royale, acteur engagé dans la protection du patrimoine forestier », mai-juin 2022.

6 - Département des eaux et forêts, bilan d'activités 2020.

7 - Département des eaux et forêts, bilan d'activité 2020.

8 - جلسة إنصات مع الوكالة الوطنية للمياه والغابات، 18 ماي 2022.

9 - جلسة إنصات مع الوكالة الوطنية للمياه والغابات، 18 ماي 2022.

في هذا السياق، تمَّ الشروع منذ الاستقلال في إطلاق مجموعة شاملة من الإصلاحات التي تهدف إلى إعادة تأهيل وإصلاح النظم البيئية الغابوية حيث تم إطلاق استراتيجية جديدة «غابات المغرب 2020-2030» في فبراير 2020 تروم إعطاء دفعة جديدة لاستدامة و تنافسية قطاع الغابات، وذلك من خلال وضع الساكنة المعنية في صلب هذه الاستراتيجية. وتهدف هذه الاستراتيجية، التي تركز حول أربعة محاور رئيسية¹⁰ وأهداف فرعية طموحة، إلى تخليف وتشجير الغابات لاستعادة مساحة تصل إلى 133.000 هكتار بحلول 2030، وإحداث فرص عمل مباشرة إضافية (أكثر من 27.500 منصب شغل) وخلق قيمة تجارية تقدر ب 5 مليارات درهم سنويا، عوض 2 مليار درهم سنويا المسجلة حاليا.

في هذا الاطار، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في إطار إحالة ذاتية، إعداد رأي حول هذا الموضوع انطلاقا من زوايا النظر التالية:

1. تحليل الوضعية الايكولوجية للغابات (شجر أرز الأطلس وشجر الفلين و شجر الأركان) و تسليط الضوء على ما تتسم به من مواطن القوة و الهشاشة.
2. دراسة الإصلاحات المعتمدة من قبل مختلف الفاعلين المؤسساتيين في هذا المجال بهدف فهم التدابير المتخذة للحفاظ على هذه النظم البيئية الغابوية و تثمينها.
3. اقتراح توصيات ملائمة تهدف إلى تحقيق توازن مستدام بين مختلف أوجه استغلال النظم البيئية الغابوية، وضمان الحفاظ على تنوعها البيولوجي، وتعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية، وتلبية احتياجات الساكنة المنتفعة، وتحقيق التنمية الاقتصادية للمناطق المعنية.

10 - يهدف المحور الأول لخلق نموذج جديد بمقاربة تشاركية تجعل من الساكنة الشريك الأول في التدبير. ويخص المحور الثاني تدبير وتطوير الفضاءات الغابوية حسب مؤهلاتها بغية تحقيق أقصى قدر من الفعالية من حيث الحفاظ على البيئة و تثمينها. أما بالنسبة للمحور الثالث، فيتعلق بتطوير وتحديث المهن الغابوية عن طريق إنشاء مشاتل غابوية حديثة بمواصفات عصرية ورقمنة وسائل تدبير القطاع. أما المحور الرابع والأخير فيتعلق بالإصلاح المؤسساتي للقطاع عن طريق خلق وكالة المياه والغابات مخصصة لتدبير هذه النظم البيئية، مع الاعتماد على إطار قانوني ملائم وتأهيل الموارد البشرية وفقا لخصائص المهن الغابوية وكذا إنشاء قطب للبحث والتكوين.

1. نظم بيئية غابوية وطنية متعددة الوظائف وغنية بتنوعها البيولوجي

1.1. الأنواع الحيوانية والنباتية المستوطنة

على الصعيد الدولي، يشير تقرير منظمة الأغذية والزراعة لعام 2020 إلى أن المساحة المغطاة بالغابات تبلغ 4.06 مليار هكتار، أي ما يعادل 31 في المائة من مساحة اليابسة، مع تركيز كبير للغابات في المناطق الاستوائية (45 في المائة)¹¹، فيما تتوزع أكبر مساحات مغطاة بالغابات في العالم بين ست دول فقط¹².

أما على المستوى الاقتصادي، يوفر قطاع الغابات نحو 13.2 مليون منصب شغل ويسهم في إنتاج أكثر من 5000 من المواد المختلفة، بقيمة مضافة إجمالية تفوق 600 مليار دولار سنوياً¹³.

إطار رقم 1: تعاريف (الغابات/النظم البيئية الغابوية)

تُعرّف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)¹⁴ الغابات بأنها أرض تمتد على مساحة تفوق 0.5 هكتار، بها أشجار يتجاوز طولها 5 أمتار تنمو على مقربة من بعضها البعض بحيث تتلامس جذورها أو تتداخل معا. ويستثني هذا التعريف أراضي الإنتاج الفلاحي كمزارع الأشجار المثمرة والحرجة الزراعية. ويشمل مختلف أوجه الاستخدام سواء الإنتاج أو الحماية أو المحافظة (المنتزهات الوطنية والمحميات الطبيعية والمناطق المحمية).

ويتضمن مفهوم النظام البيئي الغابوي التفاعل بين مختلف النظم الحية والأشجار والحيوانات والنباتات وكذلك مجموع الكائنات الحية الدقيقة التي تشكل تجمعا للكائنات الحية¹⁵. وتتفاعل هذه النظم فيما بينها، وتعتمد بشكل كبير على بيئتها الخاصة والمتغيرة باستمرار (المناخ والماء والتربة). وتتعرض النظم البيئية الغابوية، التي تمثل نسبة كبيرة من التنوع البيولوجي لكوكب الأرض، لضغوط ناجمة عن التغيرات المناخية وعن الأنشطة البشرية منذ عدة عقود.

أما على الصعيد الوطني، فتتميز النظم البيئية الغابوية بقيمة بيئية واجتماعية عالية. ويعود 55 في المائة من قيمتها إلى الوظائف الاجتماعية التي تضطلع بها من قبيل توفير حطب التدفئة والكأ. وتشكل الوظائف البيئية والاقتصادية 32 في المائة و13 في المائة على التوالي من هذه القيمة الإجمالية، وهوما يظل دون المتوسط المسجل في منطقة البحر الأبيض المتوسط¹⁶.

11 – Évaluation des ressources forestières mondiales 2000 (FRA 2000) : <https://www.fao.org/forest-resources-assessment/past-assessments/fra-2000/main-findings/fr/>

12 – حسب المساحة وبالترتيب: روسيا، البرازيل، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية والصين
13 – الموقع الإلكتروني للبنك الدولي

14 – تقييم الموارد الغابوية العالمية 2000 : <https://www.fao.org/forest-resources-assessment/past-assessments/fra-2000/main-findings/fr/>

15 – مجموع الكائنات الحية في وسط بيولوجي يوفر شروط الحياة المتجانسة في بيئة معينة <https://www.aquaportail.com/definition-3118-biocenose.html>

16 – جلسة إنصات للوكالة الوطنية للمياه والغابات، 18 ماي 2022

وتقدر قيمة مجمل الوظائف (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) التي تضطلع بها النظم البيئية الغابوية حوالي 17 مليار درهم سنويا¹⁷. وتقدر قيمة الوظائف الاجتماعية، وفق المعطيات الصادرة عن الوكالة الوطنية للمياه والغابات، بأزيد من 9 مليارات درهم سنويا، والوظائف البيئية بـ 5.4 مليار درهم سنويا، في حين تُقدَّر قيمة الوظائف الاقتصادية بـ 2.2 مليار درهم سنويا فقط¹⁸. وتساهم الغابات بكيفية ملموسة في تعزيز القيمة المضافة الاقتصادية للجهات. فعلى سبيل المثال، يخلق استغلال شجر الأركان قيمة اقتصادية تقدر بنسبة 7.2 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي لجهة سوس ماسة¹⁹.

يضم المغرب رصيذا طبيعيا مميّزا يتألف من 154 موقعا ذا أهمية بيولوجية وإيكولوجية (SIBE) ممتدة على مساحة 2.5 مليون هكتار، أي 43 في المائة من مساحة الغطاء الغابوي للبلاد²⁰. كما يتوفر على 39 منطقة محمية²¹، بما في ذلك 10 منتزهات وطنية²²، ورغم ذلك، تبقى المناطق المحمية وفقا لتقرير المجلس الأعلى للحسابات²³، دون أهداف أيشي للتنوع البيولوجي²⁴، حيث تمثل حوالي 3.76 في المائة فقط من المساحة الاجمالية للمغرب، أي 2.67 مليون هكتار. وبالإضافة إلى ذلك، يتوفر على أربع محميات للمحيط الحيوي مسجلة لدى اليونسكو (محمية المحيط الحيوي للأركان (RBA) ومحمية المحيط الحيوي لواحاح جنوب المغرب (RBOSM) ومحمية المحيط الحيوي للأرز في الأطلس المتوسط (RBCA) ومحمية المحيط الحيوي القارية للبحر الأبيض المتوسط (RBIM)²⁵، كما تتدرج 38 منطقة رطبة ضمن قائمة رامسار²⁶. وتجدر الإشارة إلى أن التأخير المسجل في تغطية مواقع هذه النظم الإيكولوجية، التي تم جردها منذ عام 1996، وإضفاء الصفة الرسمية عليها يهدد استدامة هذه النظم البيئية²⁷.

وفي ما يتعلق بالأصناف النباتية، تعد النظم البيئية الغابوية للمغرب من بين أهم النظم البيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث تغطي مساحة تبلغ حوالي 9.631.896 هكتار، بما في ذلك 5.8 مليون هكتار من الغابات. ويُقدَّر عدد أصناف النباتات في المغرب بحوالي 4.700 صنف، 537 منها

17 – Revue de la gendarmerie royale, trimestriel d'information n°72, dossier « la gendarmerie royale, acteur engagé dans la protection du patrimoine forestier », mai-juin 2022.

18 – الأرقام المقدمة في عام 2020.

19 – تقرير الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل للتنوع البيولوجي للمغرب – 2016-2020 القطاع المكلف بالبيئة.

20 – جلسة إنصات مع القطاع المكلف بالتنمية المستدامة في فاتح يونيو 2022 بمقر المجلس

21 – أي 25 في المائة من المواقع ذات أهمية بيولوجية وإيكولوجية

22 – تمثل المنتزهات الوطنية 31 في المائة من المواقع ذات الأهمية البيولوجية والإيكولوجية. وقد أُحدثت تدريجيا منذ الاستقلال وهي كالتالي: المنتزه الوطني لتوقال (1942) وتازكة (1950) وسوس ماسة (1991) وإيريكي (1994) والحسيمة (2004) وتلاسمطان (2004) وإفران (2004) والأطلس الكبير الشرقي (2004) وأخنيفيس (2006) وخنيفرة (2009).

23 – تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول «تقييم تدبير المنتزهات الوطنية»، 2020.

24 – اعتمدت البلدان الأعضاء في اتفاقية التنوع البيولوجي أهداف أيشي في عام 2010 للحفاظ على التنوع البيولوجي العالمي، والتزمت بإعادة النظر في استراتيجياتها الوطنية من خلال مراعاة التنوع البيولوجي في التخطيطات الترابية. وتتضمن أهداف أيشي 20 إجراء للحد من تدهور التنوع البيولوجي، وذلك لجعل النظم الإيكولوجية قادرة على التكيف والمساهمة في رفاهية الأفراد والقضاء على الفقر (بحلول عام 2020). تتطلع أهداف أيشي إلى تحقيق لخمس أهداف استراتيجية رئيسية وهي:

- التصدي للأسباب الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي عن طريق تعميمه في جميع قطاعات الحكومة والمجتمع
- الحد من الضغوط المباشرة على التنوع البيولوجي وتعزيز الاستخدام المستدام
- تعزيز المنافع التي تتحقق للجميع من التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية
- تعزيز التنفيذ من خلال التخطيط التشاركي، وإدارة المعارف وبناء القدرات
- يُظهر تقييم منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ أهداف أيشي في الإصدار الخامس حول التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي العالمي (الأمم المتحدة، 2020) أنه بينما اتاحت هذه الإجراءات انقاذ بعض الأنواع المهددة بالانقراض، لا يزال مليون نوع من النباتات والحيوانات مهددة بالانقراض. وينبغي التشديد على أن تنفيذ أهداف أيشي، بالنسبة لمعظم البلدان الأعضاء في اتفاقية التنوع البيولوجي، لم يتحقق بشكل كامل.

25 – المحيط الحيوي لشجر الأركان، المحيط الحيوي لواحاح جنوب المغرب، المحيط الحيوي لأرز الأطلس المتوسط، المحيط الحيوي القاري للبحر الأبيض المتوسط

26 - Revue de la gendarmerie royale, trimestriel d'information n°72, dossier « la gendarmerie royale, acteur engagé dans la protection du patrimoine forestier », mai-juin 2022.

27 – تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول تقييم تدبير المنتزهات الوطنية، 2020.

توجد بشكل رئيسي ضمن النظم البيئية الغابوية²⁸ (مثل سهوب الحلفاء). وتتألف النباتات الغابوية بشكل رئيسي من 71 في المائة من الغابات الطبيعية ذات الأشجار الورقية، مثل البلوط الأخضر (31.7 في المائة)، والبلوط الفليني (8.2 في المائة)، وشجر الأركان (5.4 في المائة)، بينما تتألف من 18 في المائة من الأشجار الصمغية مثل الأرز (2.9 في المائة)، و العرعر البري (11.7 في المائة)، و العرعر (7.3 في المائة)، والصنوبر (2.1 في المائة)، والتوب (0.1 في المائة)²⁹. وتعد بعض الأنواع المستوطنة، مثل شجر الأركان، ذات قيمة إيكولوجية واقتصادية وثقافية كبيرة. ومع ذلك، تظل الضغوط الشديدة الناجمة عن الأنشطة البشرية والتغيرات المناخية تجعل من الحماية والحفاظ على هذه الأنواع النباتية ضرورة ملحة لضمان استمراريتها.

في ما يخص الوحيش، تضم النظم البيئية الغابوية حوالي 550 نوعاً من أنواع الحيوانات الفقارية، إضافة إلى آلاف الكائنات غير الفقارية³⁰، بما في ذلك 92 نوعاً من الثدييات، و334 نوعاً من الطيور، و104 نوعاً من الزواحف والبرمائيات³¹. وعلى سبيل المثال، تعد بعض هذه النظم الإيكولوجية موطناً لأكبر عدد من قردة المكاك (*Macaca sylvanus*) في العالم والتي تواجه خطر الانقراض حسب ما أفادته العديد من المنظمات الدولية³². وهذا ينطبق أيضاً على فقمة الراهب المتوسطية (*Monachus monachus*) الموجودة في المنتزه الوطني للحسيمة حيث شهدت انخفاضاً شديداً في أعدادها.

وفي سنة 2015، عملت المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، بالتعاون مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) على إنشاء قائمة حمراء للنظم البيئية الغابوية والأنواع المهددة بالانقراض، وذلك من أجل تحديد المخاطر الكامنة وإيجاد الحلول المناسبة بشكل تفاعلي وفعال³³.

2.1. المغرب في مقدمة المناطق شديدة التنوع البيولوجي (hotspots) في الفضاء المتوسطي

تعد منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط واحدة من بين أربعة وثلاثين من البؤر شديدة التنوع البيولوجي في العالم³⁴، وتتسم بتنوعها البيولوجي الكبير ووفرة الأنواع المستوطنة بها، إذ تضم أكثر من 22,500 صنفاً من النباتات و500 نوعاً من الطيور، و220 نوعاً من الثدييات البرية (11 في المائة مستوطنة)، و225 نوعاً من الزواحف (حوالي 34 في المائة مستوطنة)، و80 نوعاً من البرمائيات (31 في المائة مستوطنة) و220 نوعاً من أسماك المياه العذبة و290 نوعاً من الأشجار³⁵.

ويضم شمال إفريقيا بؤر صغرى شديدة التنوع البيولوجي تغطي 22 في المائة من المساحة الإجمالية لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، وتتميز بوفرة الأنواع المستوطنة: حوالي 5500 نوع نباتي، أي

28 – Le Maroc forestier, les principales essences forestières du Maroc, HCEFLCD, 2016

29 – <http://www.eauctforets.gov.ma/ForetsMarocaines/ForetsChiffres/Pages/Forets-En-Chiffres.aspx>.

30 – Le Maroc forestier, les aires protégées du Maroc, HCEFLCD, 2016.

31 – جلسة إنصات مع السيد محمد بنزيان، خبير في تهيئة وتدبير الموارد الغابوية، تم عقدها بتاريخ 11 ماي 2022

32 – جلسة إنصات مع الاتحاد الدولي لصون الطبيعة بتاريخ 13 يوليوز 2022

33 – نفس المصدر

34 – Haut lieu de la biodiversité : <https://www.conservation-nature.fr/ecologie/hotspot/>

35 – Abdelhamid KHALDI, Analyse comparée de quelques écosystèmes forestiers méditerranéens et modalités de leur exploitation durable, actes de la session plénière solennelle, Académie Hassan II des sciences et techniques, Rabat 2020

47 في المائة من جميع الأنواع المستوطنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط³⁶. ويأتي المغرب في المرتبة الثانية بعد منطقة الأناضول بتركيا في مجال التنوع البيولوجي بمعدل أنواع مستوطنة يبلغ 20 في المائة³⁷.

غير أن «بؤر التنوع البيولوجي» في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط تعد من بين أكثر المناطق تدهورا في العالم، حيث تتعرض لضغوط كبرى ناجمة عن التغيرات المناخية والأنشطة البشرية على حد سواء. وحتى الآن، لم يتم تحويل سوى 5 في المائة فقط من هذه المناطق الحرجة إلى مناطق محمية.

من أجل إجراء تحليل مقارن لبعض النظم البيئية الغابوية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ارتأى المجلس تسليط الضوء على نموذج غابات الفلين كونه يمثل نظاما بيئيا مهما في هذه المنطقة؛ إذ تغطي المناطق الطبيعية المحمية لهذا النظام البيئي مساحة تتجاوز 2.000.000 هكتار، موزعة بين دول جنوب أوروبا (البرتغال 32 بالمائة، إسبانيا 27 بالمائة، إيطاليا 3.7 بالمائة، فرنسا 1.6 بالمائة) وشمال إفريقيا (المغرب 16.4 في المائة، الجزائر 14 في المائة وتونس 5.3 بالمائة³⁸). وتمثل غابات الفلين في البرتغال نسبة 32 في المائة من الغطاء الغابوي، في حين تمثل أزيد من 20 في المائة مساحة البلاد. و بالنسبة لغابات الفلين في إسبانيا، فهي في الأساس إما غابات واقعة ضمن ملك الخواص أو ما يماثله⁴⁰. أما المغرب فيتمتع بمساحة واسعة من غابات الفلين يحتل بفضلها المرتبة الرابعة عالميا. واستنادا إلى العديد الدراسات المتطابقة، تبرز المقارنة⁴¹ بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط ملاحظتين أساسيتين:

- تتميز غابة الفلين في شمال إفريقيا بكونها تقع في نطاق الملك العام وتديرها محكوم بهاجس الحماية والاندماج الاجتماعي؛

- بينما تتميز غابات الفلين الأوروبية بكونها تخضع لتدبير القطاع الخاص، حيث يتم تسييرها وفق تدبير مندمج يتوخى إعادة تكوين الغابات وضمان مردوديتها الاقتصادية.

وتتعلق المقارنة الثانية بمحمية ضانا للمحيط الحيوي في الأردن⁴²، التي تم إحداثها سنة 1989، و تضم غطاء كبيرا من غابات العرعر، بالإضافة إلى أكبر مساحة من غابات السرو في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط (891 نوعا نباتيا مصنفا و449 نوعا حيوانيا، العديد منهم مهدد بالانقراض). ويأخذ نمط تدبير محمية ضانا بعين الاعتبار سبل عيش السكان القاطنين على ضفتي النهر (16 قرية و31000 نسمة) وتنمية الاقتصاد المحلي (85 منصب شغل دائم ومئات مناصب الشغل الموسمية). كما يتيح هذا

36 - نفس المصدر

37 - <http://www.eauxetforets.gov.ma/Biodiversite/Biodiversite%3%A920%au%20Maroc/Pages/Biodiversite%3%A9-au-Maroc.aspx#:~:text=Au%20niveau%20du%20Bassin%20M%C3%A9diterran%C3%A9en,fragiles%20et%20surtout%20insuffisamment%20prot%C3%A9g%C3%A9es.>

38 - Le parlement européen, l'Europe et la forêt : Section V.19.1- une spécificité des pays méditerranéens, https://www.europarl.europa.eu/workingpapers/agri/s51-19-__fr.htm?textMode=on

39 - Abdelhamid KHALDI, Analyse comparée de quelques écosystèmes forestiers méditerranéens et modalités de leur exploitation durable, actes de la session plénière solennelle, Académie Hassan II des sciences et techniques, Rabat 2020.

40 - الخواص أو الجماعات الترابية بدون شراكة مع الدولة.

41 - Abdelhamid KHALDI, Analyse comparée de quelques écosystèmes forestiers méditerranéens et modalités de leur exploitation durable, actes de la session plénière solennelle, Académie Hassan II des sciences et techniques, Rabat 2020.

42 - FAO et PNU. 2020. La situation des forêts du monde 2020. Forêts, biodiversité et activité humaine. Rome. <https://doi.org/10.4060/ca8642fr>.

النمط من التدبير إمكانية توليد مداخيل مهمة من خلال السياحة البيئية⁴³ وتسويق منتوجات الصناعة التقليدية والنباتات الطبية والعطرية والصيد و القنص. وبالإضافة إلى ذلك، يتيح تنظيم الرعي واعتماد نمط الرعي بالتناوب خلال فصل الصيف تحقيق نتائج وتأثيرات ملموسة، ويسهل الحصول على التمويل سواء الوطني أو الأجنبي لتطوير أنشطة المحافظة على استدامة هذه المساحات.

وترد توسكانا الواقعة في إيطاليا كنموذج ثالث في هذه المقارنة حيث يغطي مجالها الغابوي نسبة 51 في المائة من إجمالي مساحة المنطقة و 6 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي الجهوي. وتعد هذه المنطقة هي الأولى في إيطاليا التي وضعت خطة جهوية لتدبير المناظر الطبيعية مدمجة ضمن خطة التهيئة الترابية للبلاد⁴⁴. وتعتمد هذه المقاربة على تهيئة الفضاءات الطبيعية على الصعيد الجهوي من أجل تحقيق الأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية، مثل التنمية القروية، وحماية الأحواض المائية، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتطوير السياحة والثقافة، وإنتاج ثمار هذا النظام البيئي (الكستناء والجوز والبندق والزيتون) لتدخل بذلك ضمن تهيئة التراب و التخطيط العمراني بشكل عام.

إطار رقم 2: الصناديق الوطنية المخصصة للغابات

تضطلع الصناديق الوطنية المخصصة للغابات بدور رئيسي في تمويل التدبير المستدام للنظم البيئية الغابوية، وتهتم بشكل خاص بالغابات في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط (تركيا وتونس ولبنان والمغرب). وتهدف هذه الآليات المؤسسية إلى تيسير التمويل طويل الأمد للمشاريع المتعلقة بتغير المناخ والتنوع البيولوجي والحد من تدهور النظم البيئية الغابوية، مع مراعاة الخدمات السوسيو-اقتصادية التي تقدمها هذه النظم البيئية للسكان المعنية .

ويمكن أن تتأتى مصادر التمويل سواء من الضرائب أو من الهبات. وبرسم سنة 2016، استفاد الصندوق الوطني الغابوي المغربي من نسبة 70 في المائة من الميزانية المخصصة لإدارة المياه والغابات، مما سمح بإعادة تشجير أكثر من مليون هكتار منذ الخمسينيات. وبلغت المخصصات الممنوحة لهذا الصندوق سنة 2020 ما مجموعه 650 مليون درهم⁴⁵ تتوزع على ثلاثة برامج تهم حماية و تأمين الملك الغابوي و التهيئة و التنمية الغابوية و محاربة التصحر و حماية الطبيعة.

Source : « Les fonds forestiers nationaux : des mécanismes adaptés aux défis d'aujourd'hui. Tour d'horizon de la situation de quatre pays du sud et de l'est de la Méditerranée : Liban, Maroc, Tunisie et Turquie ». Revue forêt méditerranéenne t. XXXVII, n° 3, septembre 2016.

43 - دور الضيافة، والمأوى السياحية البيولوجية، ومخيم من 30 خيمة تصل طاقته الاستيعابية إلى حدود 120 شخصا، بالإضافة إلى شبكة من المسارات المخصصة لجولات المشي.

44 - منظمة الأغذية والزراعة، 2018. حالة الغابات في العالم 2018. مسارات الغابات نحو تحقيق التنمية المستدامة (fao.org)

45 - مشروع نجاعة الأداء المتعلق بالتنمية القروية و المياه و الغابات

3.1. الالتزامات الدولية للحفاظ على النظم البيئية الغابوية وإعادة تأهيلها

وضع المجتمع الدولي إطارا معياريا دوليا يهدف إلى الحفاظ على النظم البيئية للغابات وتأهيلها، وقد تم توقيع أكثر من 20 اتفاقية دولية في هذا الصدد، بالإضافة إلى وجود أكثر من 40 هيئة حكومية دولية تعمل في هذا المجال⁴⁶. وانخرطا منها في هذا النهج، قامت المملكة المغربية بالتوقيع والمصادقة على الاتفاقيات الدولية والإقليمية الكبرى المتعلقة بحفظ الغابات والتنمية المستدامة، وذلك في إطار تحقيق الهدف رقم 15 من أهداف التنمية المستدامة⁴⁷.

وعلى مستوى الجماعات الترابية، فقد تم تسجيل التزاماتها في مجال حماية الرصيد الغابوي سنة 1992 على المستوى الدولي خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المنعقد في ريو دي جانيرو (مؤتمر قمة الأرض)، و الذي مكّن الدول الأعضاء من اعتماد «الأجندة 21» وتأسيس منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات اعتبارا من عام 2000، وهو ما من شأنه تعزيز التعاون الدولي اللامركزي في هذا المجال.

كما وقع المغرب وصادق على اتفاقية التنوع البيولوجي منذ عام 1992⁴⁸، وهي اتفاقية تلزم الدول الأعضاء بحفظ الموارد البيولوجية والجينية واستغلالها بشكل مستدام وتحقيق الأهداف العالمية العشرين للتنوع البيولوجي⁴⁹. ورغم ذلك، فإن التقييم النهائي للأمم المتحدة في عام 2020 أوضح أن غالبية الدول الأعضاء، بما في ذلك بلادنا، لم تتجح في تحقيق الأهداف المسطرة في هذا الصدد⁵⁰. وفي يونيو 2022، تم إحداث⁵¹ إطار عالمي جديد للتنوع البيولوجي، على غرار اتفاقية باريس للمناخ (مؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي كوب 15)، من أجل تعزيز الاستغلال المستدام للأصناف الغابوية وخدمات النظم البيئية والحراجة، وغيرها. يحث هذا الاتفاق، الذي يبقى ملزم بشكل نسبي، الدول الأعضاء على مضاعفة جهودها في الرفع من المسؤولية الاجتماعية للمقاولات في تخفيض انبعاثات الكربون، وذلك من خلال المشاركة في برامج إعادة التشجير والحراجة الزراعية لسكان والمنتجين المحليين.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن التصنيف الأخير للدول وفقا لمؤشر أداء البيئة لعام 2022 يضع بلادنا في المرتبة 164 من بين 180 دولة⁵². ويتأسس هذا التصنيف على تحليل 40 مؤشرا مرتبطين بتغير المناخ والصحة البيئية، لاسيما حيوية النظم البيئية بما في ذلك الغابات.

46 – Revue de la gendarmerie royale, trimestriel d'information n°72, dossier « la gendarmerie royale, acteur engagé dans la protection du patrimoine forestier », mai-juin 2022.

47 – Rapport final de la SNDD 2030, département de l'environnement.

48 – وفي هذا الإطار، يعتبر بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على المنافع وتقاسمها الاتفاق الدولي الرئيسي بشأن التنوع البيولوجي. وقد اعتمد في عام 2010 ويهدف إلى تقاسم عادل ومنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية للنباتات والحيوانات وما إلى ذلك.

49 – وضع المغرب استراتيجية وخطة عمل وطنية للتنوع البيولوجي من أجل الوفاء بالتزاماته (2016 – SPANB – 2020).

50 – الإصدار الخامس للتوقعات العالمية للتنوع البيولوجي، الأمم المتحدة: <https://www.cbd.int/gbo/gbo5/publication/gbo-5-fr.pdf>.

51 – ويتمثل الهدف العام في تدارك التدهور الحاصل على مستوى التنوع البيولوجي وذلك في أفق سنة 2050 بتحديد 4 أهداف كبرى و23 موقع، بالإضافة إلى آليات التخطيط ورصد المؤشرات المزمع استخدامها (<https://www.carbone4.com/analyse-cop15-biodiversite>).

52 – <https://epi.yale.edu/downloads/epi2022report06062022.pdf>

2. نظم إيكولوجية ذات قيمة اجتماعية وبيئية عالية وإمكانات كبيرة لثمين الموارد الغابوية

1.2. دور بيئي حاسم في تنظيم الموارد المائية والمناخ وحماية التنوع البيولوجي والقدرة على الصمود في وجه التقلبات المناخية

في ظل ندرة المياه وموجات الجفاف المتكررة، يمكن اعتبار القيمة البيئية للنظم البيئية الغابوية أكثر أهمية من مردوديتها الاقتصادية. وتقاس هذه القيمة من خلال قدرة هذه النظم على الحفاظ على التنوع البيولوجي، وتثبيت التربة، ومكافحة التعرية في الأحواض المائية والسدود.

تقوم هذه النظم البيئية الغابوية بدور العازل سواء فيما يتعلق بدرجات الحرارة القصوى أو رطوبة الهواء وقوة الرياح. وتؤدي أدوارا إضافية هامة، سواء في الحفاظ على تنوع التربة والنباتات، وتسهيل هجرة الأنواع الحيوانية. فبالنسبة لتنظيم الدورات الطبيعية للمياه، تعرف الغابات هطول كمية أمطار أهم مما هو عليه الحال في الأراضي غير المشجرة. إذ تزيد الجذور من قدرة التربة على الاحتفاظ بالمياه، وتغذي المياه التي تتسرب من السطح منسوب المياه الجوفية.

إطار رقم 3 : أهمية إحداث نظم بيئية غابوية في المجال الحضري

يسعى برنامج مدن الأشجار في العالم، الذي أطلقتته الأمم المتحدة عام 2018، إلى تفعيل هدف رقم 11 من أهداف التنمية المستدامة، وذلك بتشجيع المدن على تخصيص مساحات خضراء غابوية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، وجعلها مساحات شاملة ومستدامة قادرة على الصمود في وجه التقلبات. وفي هذا السياق، قامت الأمم المتحدة بمنح علامة مدن الأشجار لـ 138 مدينة حول العالم، بما في ذلك 18 مدينة في المنطقة المتوسطية⁵³، نظرا لجهودها الحثيثة في تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالتنمية المستدامة والمحافظة على البيئة.

وقد تبنت المدن في تشكيل الغابات الحضرية الأساليب التقليدية مثل الزراعة التقليدية والحراثة، إلى جانب طرق مبتكرة مثل تقنية مياواكي⁵⁴ المستخدمة في اليابان. تعتمد هذه الأخيرة في عملية تشكيل الغابات على ثلاث مراحل؛ في المرحلة الأولى، يتم اختيار الأشجار المحلية التي يتعين زراعتها والتي تنمو بشكل طبيعي دون أي تدخل بشري، وتنقسم هذه الأشجار إلى ثلاث أنواع من الغطاء النباتي (الشجيرات والأشجار المتوسطة والأشجار الطويلة) في المتر الواحد، وفي المرحلة الثانية، يتم الحرص على توفير تربة ذات جودة عالية لتسهيل زرع الأشجار والنباتات الصغيرة بشكل جيد، وفي المرحلة الأخيرة، تتم الزراعة بشكل عشوائي ومكثف لإعادة خلق ظروف النمو الطبيعي.

53 - <https://treecitiesoftheworld.org/>

54 - <https://www.minibigforest.com/notre-mission/la-methode-miyawaki/#:~:text=Sur%20ce%20principe%2C%20la%20m%3A9thode,de%20taille%20moyenne%2C%20grand%20arbre.>

وفي ما يخص تنظيم المناخ، تُعد الغابات ثاني أكبر مُصرّف كربون بعد المحيطات. ففي المغرب، كانت تضطلع بدور مُصرّف للكربون سنة 2014 إذ تمتص حوالي 2 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون، و ذلك حسب «الاستراتيجية الوطنية طويلة المدى لانبعاثات منخفضة الكربون 2050»⁵⁵. ومع ذلك، فإن استمرار تدهور النظم البيئية الغابوية الوطنية يؤثر على قدرتها من حيث تنظيم المناخ.

في نفس السياق، قامت المملكة سنة 2021 بمراجعة مساهمتها المحددة وطنياً⁵⁶ لمواصلة جهود التخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية وفقاً للإمكانيات الوطنية، في إطار احترام اتفاق باريس. وتتمحور مساهمة المغرب حول 61 مخطط تخفيف في 7 قطاعات، بما في ذلك قطاع الغابات، وتقتصر مجموعة من الأهداف القطاعية لتعزيز قدرة البلاد على الصمود أمام التغيرات المناخية بحلول عام 2050.

وعلى المستوى الترابي، تُعد شجرة الأركان، التي تصنف محمية للمحيط اليونسكو 1998، من النظم البيئية الرئيسية في جهة سوس ماسة، حيث تلعب دوراً أساسياً في الدورة الطبيعية للمياه في هذه المنطقة التي تشهد نشاطاً زراعياً مكثفاً. وتقع المحمية الحيوية لشجر الأركان بين مناطق إنتاج المياه والمناطق المستخدمة للأغراض الزراعية (سهول سوس والصويرة وسيدي إفني وكلميم)، وهو ما يجعلها عاملاً حيوياً في تنظيم تدفق المياه وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الظواهر المناخية القصوى مثل الفيضانات. كما يُسهل شجر الأركان عملية نقل المياه بين مناطق الإنتاج المرتفعة والمناطق المستخدمة للزراعة، ويساهم في تزويد المدن المجاورة بالماء الصالح للشرب.

ويُعتبر توزيع المساحة بين المساكن والأغراض المختلفة لشجرة الأركان وجمع مياه الأمطار من خلال هذا النظام البيئي عن نموذج تديبير خاص ومستدام للموارد المائية. على سبيل المثال، تسمح مخازن المياه⁵⁷ (igoudars) للسكان المحلية بتخزين المياه في شبكات الصهاريج واستخدامها في تغطية احتياجات الساكنة وتوريد الماشية⁵⁸.

2.2. مساهمة قوية في تأمين الحاجيات الطاقية وتوفير خدمات النظم البيئية

توفر النظم البيئية الغابوية العديد من المنتجات والخدمات، بما في ذلك الإمداد بالخشب والمنتجات غير الخشبية، مثل بلوط الفلين، والفطريات، والنباتات العطرية والطبية، وغيرها من المنتجات، بالإضافة إلى توفير الطاقة الحيوية للغابات (الكتلة الحيوية المحروقة).

وفي المغرب، تُعد غابات أرز الأطلس هي المصدر الرئيسي للأخشاب، وتقدم مجموعة متنوعة من المنتجات، بما في ذلك الأخشاب وحطب الوقود للاحتياجات المنزلية (مثل التدفئة و الطبخ) وعلف الماشية والمنتجات الحرجية غير الخشبية⁵⁹.

55 – Ministère de la Transition Énergétique et du Développement Durable, rapport 2021 : https://unfccc.int/sites/default/files/resource/MAR__LTS__Dec2021.pdf

56 – Royaume du Maroc, contribution déterminée au niveau national – actualisée, juin 2021.

57 - Abderrahmane AITLHAJ, l'arganeraie, une forêt endémique singulière (protection, développement, plantations), actes de la session plénière solennelle, Académie Hassan II des sciences techniques, Rabat 2020.

58 – جلسة انصات مع السيد عبد الرحمن آيت لحاج، خبير في النظم البيئية لغابات الأركان، بتاريخ 4 ماي 2022.

59 - Omar MHIRIT, la cédraie marocaine : protection et développement durable, actes de la session plénière solennelle, Académie Hassan II des sciences techniques, Rabat 2020.

إطار رقم 4: وظائف النظام البيئي لغابات أرز الأطلس

- إنتاج الأخشاب: من 78 في المائة إلى 82 في المائة من الإنتاج الوطني
- الشغل: 9.450.000 يوم عمل في السنة
- متوسط الدخل السنوي: 353.4 مليون درهم في السنة
- استهلاك حطب الوقود لكل مسكن: 10 طن في السنة
- يتم جمع الحطب بشكل مجاني لكنه يتطلب جهدا و وقتا طويلا، ويتم جمعه بشكل أساسي من قبل النساء القرويات والأطفال
- إنتاج الغابات غير الخشبية: الأعلاف والخروب والزهور والفطريات والنباتات العطرية والطبية والعسل والقنص وصيد الأسماك
- المساحات المخصصة للرعي: 425.000 هكتار (9 بالمائة)
- الدخل المتأتي من تربية المواشي /الأسر: ما بين 38 في المائة و45 في المائة من الدخل الإجمالي الفلاحي

المصدر: عمر مهيبت، أعمال الجلسة العامة الرسمية لأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، 2020.

وفي ما يتعلق بغابات أشجار الفلين، بلغ متوسط إنتاج بلوط الفلين 94.000 متر مكعب سنويا (2012 و2017)، موزعة على مساحة قدرها 15.569 هكتارا. وتساهم غابة المعمورة بأكثر من نصف كميات الفلين المحصودة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن طريقة استغلال هذه الغابة لم تشهد أي تغيير منذ عام 1951⁶⁰ ويتم توجيه إنتاج الخشب بشكل أساسي لإنتاج الورق، حيث يتم تسويق ثلث هذا الإنتاج على المستوى الوطني لأغراض مختلفة مثل تصنيع الهياكل الخشبية و الزجاجية و البلاستيكية، وغيرها من الأمور⁶¹. وتجدر الإشارة إلى أن مصنع السليلوز في المغرب في سيدي يحيى غرب توقف عن العمل منذ سنة 2013، و كانت تبلغ احتياجاته من الخشب 400.000 مترا مكعب سنويا⁶².

إطار رقم 5: المنتجات الحرجية غير الخشبية للنظام البيئي لغابة المعمورة

- تربية النحل: يقدر إنتاج العسل بحوالي 1000 طن سنويا
- ثمر البلوط: يتم حصاد متوسط 3000 طن سنويا بسعر 10 دراهم للكيلوغرام الواحد
- «اللحاء المستخرج من شجر السنط»: يقدر الإنتاج بحوالي 5.000 طن في السنة
- ترفاس الصحراء: يغطي مساحة تبلغ حوالي 50 000 هكتار، ويقوم العاملون في جمع الترفاس ببيعه بسعر يتراوح ما بين 50 و70 درهما للكيلوغرام الواحد

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة⁶³، 2015.

60 - التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات لعام 2018، تّمين وتخليف غابة البلوط الفليني

61 - FAO, UNEP, rapport technique, Analyse de vulnérabilité au changement climatique du couvert forestier Forêt de la Maâmora (Maroc), Optimiser la production des biens et services par les écosystèmes boisés méditerranéens dans un contexte de changements globaux, 2015.

62 - نفس المرجع

63 - FAO, UNEP, rapport technique, Analyse de vulnérabilité au changement climatique du couvert forestier Forêt de la Maâmora (Maroc), Optimiser la production des biens et services par les écosystèmes boisés méditerranéens dans un contexte de changements globaux, 2015.

3.2. اقتصادات محلية قائمة أساسا على استغلال وتثمين الموارد الغابوية

تُعد النظم البيئية الغابوية محركا للتنمية الاقتصادية المحلية والقروية، لا سيما من خلال خلق فرص الشغل وتوفير مصادر الدخل. وتمثل شجرة الأركان، على سبيل المثال، موروثا طبيعيا فريدا من نوعه في جنوب غرب المملكة، حيث تلعب دورا حيويا في محاربة التصحر. تمتد هذه الأشجار على مساحة تبلغ 830 ألف هكتار، حيث تنمو من الساحل إلى ارتفاعات تتراوح بين 1400 إلى 1500 متر⁶⁴. ونظرا لكونها من الأنواع النباتية المستوطنة، فإن استغلال مواردها يتطلب مراعاة خبرة الأجداد في هذا المجال⁶⁵.

ويتشكل هذا النظام البيئي، الذي تستقر فيه ساكنة تنشط في الفلاحة وتربية الماشية، من شجرة متعددة الأغراض والاستعمالات، إذ يتم استخدام جميع منتجاتها: ثمار الأركان، ولب ثمرة الأركان المستعمل كعلف للماشية، وقشرة الثمرة كحطب، فيما يستعمل زيتها كغذاء ولأغراض تجميلية⁶⁶. ويعتبر التفاعل بين نمط تدبير شجر الأركان وأنشطة الفلاحة وتربية الماشية أحد أهم مميزات هذه المنطقة.

في ما يتعلق بنظام الإنتاج، يتم توارث نمط التدبير الجماعي لشجر الأركان من جيل إلى آخر، إذ تتيح مؤسسات مثل «الأكدال»⁶⁷ للساكنة القروية، نساء ورجالا، العيش في انسجام مع منظومة شجرة الأركان، واستغلال مواردها بطريقة مستدامة.

64 - جلسة إنصات مع السيد عبد الرحمن ايت الحاج، خبير في النظم الغابوية لشجرة الأركان، بتاريخ 4 ماي 2022

65 - Abderrahmane AITLHAJ, l'arganeraie, une forêt endémique singulière (protection, développement, plantations), actes de la session plénière solennelle, Académie Hassan II des sciences techniques, Rabat 2020.

66 - جلسة إنصات مع السيد عبد الرحمن ايت الحاج

67 - تعتبر «الأكدال» مؤسسة تقليدية تسمح بالتدبير الجماعي لموارد هذه النظم البيئية المختلفة، بما في ذلك المراعي والمياه والأشجار. وتسمح «الأكدال» بنقل حقوق الملكية للأشجار من جيل إلى آخر عن طريق الوراثة.

إطار رقم 6 : سلسلة شجر أركان، نموذج للحراجة الزراعية بالمغرب

- رقم المعاملات: مليار درهم
- عدد الأسر المستفيدة: أزيد من 150.000 أسرة
- تم جني حوالي 320.000 طن من ثمار شجر الأركان، ويمكن أن تنتج هذه الثمار ما بين 4000 و5000 طن من الزيت وفقا للظروف المناخية المحيطة
- ارتفاع نسبة تصدير زيت الأركان بمعدل وصل إلى 1400 طن سنويا في السنوات الأخيرة
- يتألف القطاع من حوالي 400 تعاونية، غالبيتها نسائية
- 450 مقاولا (تطور القطاع الخاص في هذا المجال منذ سنة 2000)
- سلاسل أخرى مرتبطة بهذه المنظومة: السياحة القروية والإيكولوجية، مجموعات النباتات المرتبطة بشجر الأركان (مثل الريحان والخزامى)، إنتاج العسل، اللوز، الصبار والنباتات العطرية والطبية
- توقيع عقد-برنامج سنة 2011 بتكلفة تنفيذ تقدر بـ2.81 مليار درهم ويهم الفترة 2011-2020.
- يشار إلى أن «الحراجة الزراعية هي منظومة دينامية لتدبير الموارد الطبيعية تدمج الأشجار في الأراضي الزراعية والمناطق الطبيعية القروية، وتُمكن بالتالي من تنويع الإنتاج وضمان استمراريته، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لمستعملي الأراضي»⁶⁸.

المصدر: جلسة الإنصات مع السيد عبد الرحمن آيت الحاج، خبير في النظم الغابوية لشجرة الأركان، وجلسة الإنصات مع الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان

و بالتالي، تمنح التشريعات الغابوية⁶⁹ الساكنة المحلية حقوق استغلال الغابات الواقعة في ملكية الدولة، من قبيل الولوج إلى المراعي وقطف الثمار وجمع الخشب الميت⁷⁰. و تجدر الإشارة إلى أن الإطار القانوني الخاص بمناطق شجر الأركان يمنح الساكنة المنتفعة بهذه المنظومة حقوقا أوسع نطاقا، وخاصة في ما يتعلق باستخدام الأراضي وقطع الأغصان لتسييج الأراضي واستخراج الرمال والحجارة⁷¹.

3. الضغوط الناجمة عن التقلبات المناخية والأنشطة البشرية تفاقم من تدهور النظم البيئية الغابوية

1.3. تساقطات مطرية غير كافية وموجات جفاف متكررة

إن موجات الجفاف المتكررة والتساقطات غير الكافية التي يشهدها المغرب أثرت بشكل كبير على توازناته المائية. وتشكل هذه التغيرات المناخية تهديدا لاستدامة النظم البيئية الغابوية وتنوعها البيولوجي والخدمات التي توفرها، مما يؤدي إلى تدهور هذه النظم أحيانا بشكل لا يُمكن تداركه، وهو الوضع الذي يمكن أن يتفاقم بفعل النشاط البشري. وإذا كان التجدد الطبيعي للنظم الغابوية (التخليف)

68 – Définition du World Agroforestry – ICRAF : <https://www.agroforesterie.fr/agroforesterie-definition/>

69 – مجموعة التشريع الغابوي <http://www.eauxetforets.gov.ma/Legislation/Reglement/Pages/Textes-Reglementaires.aspx>

70 - في جميع أراضي الملك الخاص للدولة تقريبا

71 – Rapport de développement humain (RDH 50), Les écosystèmes forestiers et péri forestiers . situation, enjeux et perspectives pour, 2025.

يعزز استقلاليتها ويزيد من قدرتها على الصمود في وجه التغيرات المناخية، فإن هذه العملية تصبح أكثر تعقيدا بسبب قلة وعدم انتظام التساقطات المطرية السنوية⁷².

وتستدعي كل محاولة لإعادة إحياء النظم البيئية الغابوية المتدهورة من خلال عملية التشجير في المقام الأول، مراعاة الزمن الإيكولوجي (ما بين 40 و100 سنة) الذي ينبغي ألا يخضع لإكراهات أو عمليات تحكيم مرتبطة بولاية انتخابية معينة⁷³. كما ينبغي مراعاة التوقعات المتعلقة بتأثيرات تغير المناخ على هذه النظم البيئية في أي عملية تشجير مستقبلية.

2.3. تصاعد شدة وتيرة الحرائق الغابوية

سجلت حرائق الغابات التي شهدتها منطقة جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط في صيف 2022 مستويات غير مسبوقة، إذ أضحت أكثر تواترا وأكثر تدميرا نتيجة التغيرات المناخية. ويعد المغرب وإسبانيا وفرنسا والبرتغال واليونان من أكثر البلدان تضررا من هذه الظاهرة. ففي شمال المغرب⁷⁴، أدت الحرائق الغابوية إلى إجلاء المئات من الأسر، كما أتت على الآلاف من الهكتارات من الغابات. في سنة 2022، جرى التصدي لـ499 حريقا غابويا في إطار عمليات التدخل الجماعية التي تشهد تعبئة مختلف القطاعات المعنية حيث بلغت المساحات المحترقة بشكل استثنائي 22.762 هكتار⁷⁵. و يبقى من الجدير بالذكر أن هذه المساحات التي تتعرض للحرائق على صغرها (3000 هكتار في عام 2021⁷⁶) يمكن أن تؤثر بشكل كبير على إعادة تشكيل النظم البيئية المتدهورة.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه تم تسجيل تحسن في فعالية التدخلات الميدانية، سواء على مستوى المراقبة، أو اليقظة، أو الرصد، أو التدخل، أو حتى إعادة تأهيل المناطق الغابوية المتضررة من النيران⁷⁷. وفي هذا السياق، تم إحداث سنة 2016 المركز الوطني لتدبير المخاطر المناخية الغابوية، وتم تجهيزه بأحدث تكنولوجيات تحليل مخاطر حرائق الغابات ومراقبة المجال الترابي بالاعتماد بشكل خاص على الذكاء الاصطناعي. وعلى هذا النحو، أضحت تدخلات السلطات المحلية وفرق الوقاية المدنية والقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة أفضل تنسيقا وأكثر فعالية⁷⁸ بفضل تزويدهم بالمعطيات الأنبية عن وضعية الحرائق.

كما تم تكثيف الجهود للوقاية من حرائق الغابات من خلال إطلاق حملات توعوية وتوفير التجهيزات اللازمة في المناطق الأكثر عرضة للحرائق بالمقارنة مع المناطق الأخرى. وجرى برسم سنة 2020، إنشاء وصيانة 22 برجاً للمراقبة وتهيئة وصيانة 50 نقطة للتزود بالماء، وكذا شق وصيانة 560 كلم من مصدات النار، بالإضافة إلى تشغيل 1400 حارسا مكلفا برصد الحرائق والإنذار المبكر⁷⁹. وتجدر الإشارة إلى أن المغرب يتوفر على خمس طائرات «كنادير» (CL-415) المتخصصة في إخماد الحرائق تابعة للقوات الملكية الجوية⁸⁰.

72 - جلسة إنصات مع السيد عبد العظيم الحايقي، المندوب السامي للمياه والغابات ومحاربة التصحر سابقا وخبير في المجال الغابوي، 29 يونيو 2022

73 - نفس المصدر

74 - أقاليم العرائش ووزان وتطوان وشفشاون وتازة والحسيمة

75 - المركز الوطني لتدبير المخاطر المناخية الغابوية بالرباط، زيارة لأعضاء اللجنة الدائمة بالمجلس المكلفة بالجهوية والتنمية القروية والتربية بتاريخ 13 يونيو 2023.

76 - جلسة إنصات مع الوكالة الوطنية للمياه والغابات، 18 ماي 2022

77 - Revue de la gendarmerie royale, trimestriel d'information n°72, dossier « la gendarmerie royale, acteur engagé dans la protection du patrimoine forestier », mai-juin 2022.

78 - جلسة إنصات مع السيد عبد العظيم الحايقي، المندوب السامي للمياه والغابات ومحاربة التصحر سابقا وخبير في المجال الغابوي، 29 يونيو 2022

79 - Département des eaux et forêts, bilan d'activités 2020.

80 - جلسة إنصات مع السيد عبد العظيم الحايقي، المندوب السامي للمياه والغابات ومحاربة التصحر سابقا وخبير في المجال الغابوي، 29 يونيو 2022

و بالنسبة للمقتضيات القانونية المتعلقة بمكافحة حرائق الغابات(التي تعود إلى سنة 1917)، أبرز المجلس الأعلى للحسابات أنها لم تعد ملائمة بحكم تنصيبها على عقوبات لا تتوافق مع الظروف الراهنة⁸¹.

3.3. استغلال المفرط للنظم البيئية الغابوية المغربية

لقد شهدت النظم البيئية الغابوية في المغرب تدهورا ملحوظا على مدى العقود السابقة، من شأن اطراده أن يرتب آثار وخيمة على المستوى البيئي و على الجانب الاقتصادي والاجتماعي⁸². ويشكل الاستغلال المفرط للموارد الغابوية أحد أهم الأسباب وراء تدهور الرصيد الوطني الغابوي، ويتجلى ذلك في إنتاج حوالي 3 ملايين طن سنويا من حطب التدفئة، مما يفوق بكثير قدرة إنتاج النظم البيئية الوطنية⁸³. ويعزى ذلك عموما إلى طرق الجمع والتسويق غير القانونية للحطب⁸⁴ إذ تلتجئ غالبية أسر الوسط القروي إلى جمع الحطب للاستخدام الشخصي والتدفئة والطبخ، فضلا عن استعمالات أخرى غير معيشية تتعلق مثلا بتزويد الأفران والحمامات العمومية، وغيرها. وتجدر الإشارة إلى أن كمية الخشب الميت الذي يفرزه الغطاء الغابوي الوطني تبقى ضئيلة مقارنة بالاستغلال المفرط للحطب.

ويعد الرعي الجائر في مقدمة الأسباب كذلك لتدهور النظم البيئية الغابوية، إذ يهدد الأنواع النباتية والتنوع البيولوجي. ووفقا للوكالة الوطنية للمياه والغابات، يفوق الاستغلال المفرط للمناطق الرعوية قدرة الإنتاج الوطنية من العلف بمرتين إلى ثلاث مرات. وبالإضافة إلى الرعي غير المقنن الذي يؤدي إلى تدهور الأراضي ويمنع نمو الشتلات، فإن انضغاط التربة واستعمال قمم وأغصان شجر البلوط الفليني قصد إطعام الماشية، خاصة في أوقات الجفاف، يعرقلان التخليف الطبيعي للأشجار ويحولان دون الحفاظ على التنوع البيولوجي.

وتعد غابة المعمورة نموذجا صارخا لهذا الاستغلال المفرط، إذ تتعرض هذه الأخيرة لضغط كبير ناجم عن الجمع المفرط للبلوط و المنتجات الخشبية. وفي معظم الحالات، يتم جني البلوط قبل نضوجه مما يلحق الضرر بالأشجار ويُقوض الدينامية الطبيعية لإعادة إحياء النظم البيئية لغابات الفلين. كما أن بعض الخيارات الحراجية المتمثلة في استعمال أنواع دخيلة سريعة النمو كالأوكالبتوس، والأكاسيا ساهمت في عملية تدهور غابة المعمورة⁸⁵.

ومن جهة أخرى، تعاني غابات الفلين بشكل خاص، لا سيما في المناطق الجبلية (خاصة الريف) من عمليات القطع الجائر واجتثاث الأشجار نتيجة انتشار زراعة القنب الهندي. وعلى الرغم من التدابير التي اتخذتها السلطات العمومية في هذا الصدد إلا أن القطع الجائر للأشجار واجتثاث الغابات يشكل تهديدا مستمرا تقدر كلفته بحوالي 250 هكتار سنويا في هذه الأقاليم⁸⁶.

81 - تقرير للمجلس الأعلى للحسابات حول تقييم تدبير الكوارث الطبيعية صادر سنة 2016

82 - جلسة إنصات مع السيد محمد بن زيان، خبير مبرز في مجال تهيئة وتدبير الموارد الغابوية، وذلك بتاريخ 11 ماي 2022

83 - جلسة إنصات مع الوكالة الوطنية للمياه والغابات، 18 ماي 2022

84 - Les Suberaies marocaines face aux changements climatiques et actions anthropiques, Nadia MACHOURI, Université Mohammed V, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, 2010. Chaire UNESCO «Gestion de l'Environnement et Développement Durable».

85 - التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2018، تميم وإعادة إحياء غابات الفلين

86 - التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2018، تميم وإعادة إحياء غابات الفلين

أما بالنسبة للأنظمة البيئية الواقعة داخل وحول المراكز الحضرية، فإنها تواجه تحديات نتيجة التأثير المزدوج للدينامية العمرانية السريعة والعشوائية أحيانا، وعدم ملائمة الإطار القانوني الخاص بالتهيئة والتخطيط العمراني.

تمثلات المشاركات والمشاركين في الاستشارة المواطنة التي جرى إطلاقها على المنصة الرقمية «أشارك» يعتبر غالبية المشاركين (84٪) أن الرصيد الوطني الغابوي يعاني من تدهور ملحوظ، مقابل 10 في المائة فقط ترى أن النظم البيئية الغابوية تحظى بالقدر الكافي من التثمين. وتعتبر حوالي 62٪ من الإجابات أن استغلال شجر الأركان والبلوط الفليني يتم بشكل مفرط متبوعا بالنباتات العطرية و الطيبة (56٪). وترد الفطريات من بين المنتجات التي قلما يتم استغلالها (37٪) أو لا يتم استغلالها على الإطلاق (24 في المائة).

4. الإصلاحات المعتمدة لتطوير النظم البيئية الغابوية تظل غير كافية

1.4.1.4 جهودات كبيرة مبذولة لإعادة تأهيل النظم البيئية الغابوية وإصلاحها خلال العقود الثلاثة الأخيرة

1.1.4.1 على مستوى التهيئة والتجهيزات الغابوية

عرفت عملية تهيئة الغابات تطورا مستمرا⁸⁷، حيث انصب اهتمام السلطات العمومية قبل سنة 1970 على إصلاح المجال الغابوي المتدهور وتركزت جهودها على الإنتاج المستدام للخشب. وبين سنتي 1970 و2002، تم إيلاء أهمية خاصة للإنتاج الخشبي والرعي بالإضافة إلى إعادة التشجير. وانطلاقاً من سنة 2000، استندت عملية التهيئة بشكل متزايد على التشاور مع الفاعلين المحليين والسكان المعنية، وذلك من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي للغابات، وضمان استغلال مستدام للمنتجات الخشبية وغير الخشبية، و الأخذ في الاعتبار حقوق الاستخدام المعترف بها للسكان المحلية.

يتطلب التدبير المندمج للنظم البيئية الغابوية معرفة متكاملة وتخطيطاً مستداماً للموارد الغابوية على المستوى الوطني. ويقتضي ذلك في المقام الأول إجراء عملية تشخيص شامل للرصيد الغابوي وتوصيفاً لوضعيته الراهنة. وفي هذا الصدد، تم إنجاز الجرد الغابوي الوطني الأول بين سنتي 1990 و2005 بهدف تعداد الموارد الغابوية الوطنية وتعيينها بشكل منتظم (كل عشر سنوات)⁸⁸. وهكذا، أصبحت السلطات العمومية، بفضل هذا الإجراء الأساسي، تتوفر منذ عدة سنوات على صور فوتوغرافية جوية تغطي أكثر من تسعة ملايين هكتار وعددا هاما من الخرائط الغابوية الرقمية المنظمة وفق التقسيم الخرائطي المعتمد من قبل الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية. ويجري حفظ مسار تطور التشكيلات الغابوية في قواعد بيانات دينامية⁸⁹. وعلاوة على ذلك، تُمكن المعطيات

87 - <http://www.eauxetforets.gov.ma/DeveloppementForestier/Amenagement/Pages/Amenagement.aspx>

88 - Rapport de développement humain (RDH 50), Omar MHIRIT, Faïçal BENCHEKROUN, Les écosystèmes forestiers et périforestiers. situation, enjeux et perspectives pour, 2025.

89 - <http://www.eauxetforets.gov.ma/AccueilAR/SitePages/Inventaire-Forestier.aspx>

المستمدة من الاستشعار البعدي الفضائي، بفضل دقتها العالية، من تيسير عملية تحيين الجرد الغابوي الوطني وتتبع مسار تطور المناطق الرطبة والمواقع ذات الأهمية البيولوجية والمناطق المحمية. وتساهم هذه المعطيات، التي يتم وضعها رهن إشارة السلطات العمومية، في تدبير المخاطر المرتبطة بحرائق الغابات وتدهور الغطاء الغابوي (مثل قطع الأشجار، انحسار الغابات، الرعي الجائر). كما تتيح هذه المعطيات، في إطار مواكبة الاتفاقيات الدولية، إنتاج عدد من المؤشرات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وتحديد مستويات انبعاثات الكربون، وغيرها من الأمور. ووفقاً لأحدث الإحصائيات الصادرة عن المركز الملكي للاستشعار البعدي الفضائي⁹⁰، فإن المغرب يتوفر على 143 خريطة غابوية بمقياس 1/100.000، و30 خريطة بمقياس 1/250.000، و5 خرائط بمقياس 1/500.000، وهو ما يمثل نسبة تغطية تصل إلى 73 في المائة من التراب الوطني.

أما بخصوص التجهيزات و المرافق الغابوية، فقد بُذلت جهود كبيرة منذ سنة 1991، من خلال اعتماد أنماط جديدة لتنظيم النظم البيئية الغابوية، وذلك انسجاماً مع التوجهات العمومية التي تدرج البعد المرتبط بالتمتية البشرية. وشملت التجهيزات الأساسية التي تم وضعها إعادة تأهيل المسالك الغابوية، وبناء العديد من المنازل الغابوية، وتجهيز الوحدات الغابوية بوسائل الاتصال الحديثة. وفي سنة 2020، بلغ طول شبكة المسالك الغابوية 22.480 كيلومتراً⁹¹.

2.1.4 على مستوى التشجير

وضع المخطط الوطني للتشجير عام 1970 هدفاً لتشجير مساحة 660 ألف هكتار بمعدل سنوي يبلغ 22 ألف هكتار ومستويات إنتاج تبلغ 4 أمتار مكعبة للهكتار سنوياً للصنوبريات و6 أمتار مكعبة للهكتار سنوياً للأوكالبتوس، وذلك بحلول عام 2020. هذا الهدف لم يتم بلوغه نظراً لعدم وجود دعم كافٍ من قبل الجماعات الترابية المعنية وضعف انخراط القطاع الخاص في عمليات التشجير⁹². ومن أجل تدارك هذا التأخير، وضعت إدارة المياه والغابات سنة 1997 التصميم المديرى للتشجير بهدف تشجير 1.5 مليون هكتار بحلول سنة 2030. وقد مكن هذا التصميم من إرساء مقاربة مندمجة تعبئ الفاعلين المعنيين وتستهدف النظم البيئية الطبيعية المهتدة بشدة على المستوى البيئي والسوسيو اقتصادي، كشجر الأركان والفلين والأرز.

ويبلغ إجمالي المساحات التي تم إعادة تشجيرها منذ الخمسينيات أكثر من 1.399.000 هكتار، إلا أنه يتضح جلياً أن المساحة المشجرة لا تغطي حالياً سوى 672.800 هكتار بسبب الضغوط المناخية وتلك الناشئة عن الأنشطة البشرية المتزايدة.

وعلاوة على ذلك، تم إيلاء عناية خاصة بعملية التخليف الطبيعي للموارد الغابوية بهدف توسيع المساحة المشجرة والحفاظ على تنوعها البيولوجي، وبالإضافة إلى عمليات التشجير الجديدة في المناطق الغابوية الواقعة في الجنوب والجنوب الشرقي والأطلس الكبير وتادلة أزيلال، والتي تمثل ثلث المساحة التي يغطيها البرنامج الوطني للتشجير، تم تسييج مساحة تبلغ 34.860 هكتاراً، تتمركز أساساً في منطقتي الأطلس المتوسط والجنوب الغربي⁹³.

90 – <https://www.crts.gov.ma/thematiques/domaine-forestier/inventaire-forestier>

91 – Département des eaux et forêts, bilan d'activités 2020.

92 – Rapport de développement humain (RDH 50), Les écosystèmes forestiers et péri forestiers . situation, enjeux et perspectives pour, 2025.

93 – ANEF, rapport d'activités 2018.

وفي إطار استراتيجية «غابات المغرب 2020-2030»، تم وضع برنامج يهدف إلى إعادة تشجير مساحة تبلغ 600.000 هكتار، تماشياً مع مخططات تهيئة مختلف النظم البيئية الغابوية التي تم إعدادها بالتشاور مع الساكنة المعنية⁹⁴.

أما في ما يتعلق بالشتلات الغابوية، فقد تم إنتاج حوالي 60 مليون شتلة في 87 مشتلاً خلال العقد 1990-2000، وتم إنتاج 22 مليون شتلة برسم موسم 2020-2021⁹⁵. وذلك في أفق أن يصل هذا العدد إلى 460 مليون شتلة سنة 2030. أما بالنسبة للتقدم المحرز على مستوى برامج إعادة التشجير، فقد شارك المركز التقني لتحسين التشكيلات الغابوية، منذ عدة سنوات، في تطوير البحث العلمي في هذا المجال من أجل تحسين جودة الشتلات و سلسلة بذور أشجار الغابات.

3.1.4 على مستوى تعزيز القدرة على الصمود في وجه التقلبات المناخية

تم تسجيل تدهور هائل في النظم البيئية الغابوية لأول مرة في المغرب منذ سنة 2001 وتفاقم بسبب تواتر فترات الجفاف و الضغوط الناجمة عن أنشطة الساكنة المحلية في غابات الأرز بالأطلس المتوسط (إفران، أزرو، عين اللوح، إلخ). وبالنظر لهذه الأضرار البالغة على صحة التشكيلات الغابوية، قامت إدارة المياه والغابات، منذ سنة 2007، بتنزيل استراتيجية وطنية للمراقبة والتتبع السنوي لصحة الغابات. ومنذ ذلك الحين، تم إشراك الفاعلين المحليين في عمليات تتبع الأضرار الناجمة عن فقدان الغطاء الغابوي، وذلك بفضل الإرساء التدريجي (2007-2015) لشبكة تقوم بمراقبة ممنهجة لصحة الغابات في تسع مناطق غابوية⁹⁶.

بالإضافة إلى ذلك، تتضمن استراتيجية «غابات المغرب 2020-2030» زيادة عدد نقاط مراقبة وتتبع صحة الغابات من 1450 نقطة سنة 2020 إلى 1950 نقطة سنة 2022، وتم اعتماد إجراءات لتتقية ومعالجة ومراقبة المناطق الغابوية المتأثرة بالآفات الزراعية، مثل الدودة الجرادية والحشرات المتسببة في إسقاط أوراق الأشجار، مع التركيز بالخصوص على المحاصيل المهمة مثل بلوط الفلين والأرز والصنوبر، وذلك بالتعاون مع المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

وفي إطار الجهود المبذولة لمكافحة الانجراف، وضعت الحكومة مخططاً وطنياً لتهيئة الأحواض المائية سنة 1996 بهدف معالجة 1.500.000 هكتار، بمعدل 75.000 هكتار سنوياً على مدى 20 سنة، على مستوى الأحواض المائية ذات الأولوية البالغ عددها 22 حوضاً. وابتداءً من سنة 2020، ومع تنفيذ خطة عمل استراتيجية «غابات المغرب 2020-2030»، تم معالجة الانجراف المائي بتدخلات بيولوجية وميكانيكية على مساحة سنوية تبلغ 50.000 هكتار⁹⁷.

كما تضمنت خطة عمل استراتيجية «غابات المغرب 2020-2030» مواصلة تثبيت 1220 هكتاراً من الكثبان الرملية سنة 2022 بعدما تم تثبيت 800 هكتار فعلياً سنة 2021⁹⁸.

94 - جلسة إنصات مع الوكالة الوطنية للمياه والغابات، 18 ماي 2022.

95 - نفس المصدر.

96 - <http://www.eauxetforets.gov.ma/AccueilAR/SitePages/Santer.aspx>

97 - Département des eaux et forêts, bilan d'activités 2020.

98 - جلسة إنصات مع الوكالة الوطنية للمياه والغابات، 18 ماي 2022.

4.1.4 آفاق تثمين الإمكانات الإنتاجية للنظم البيئية الغابوية

أولت الاستراتيجية الجديدة «غابات المغرب 2020-2030» أهمية خاصة لتثمين المؤهلات الإنتاجية للأنظمة البيئية الغابوية ولتنمية المنتزهات الوطنية. ويعتمد هذا التثمين على بلورة شراكة بين القطاع العام والخاص من خلال آلية منح رخص استغلال الغابات (عقود الامتياز)، والتي تهدف إلى منح رخص الاستغلال لمساحة 100.000 هكتار من الأوكاليتوس و20.000 هكتار من الصنوبر لفائدة القطاع الخاص، و إنتاج 140.000 متر مكعب من الخشب، وهو الإنتاج الضروري لسد الحاجيات و التقليل من الاعتماد على الواردات.

وفي ما يتعلق بالمنتزهات الطبيعية، تهدف الاستراتيجية تثمين خصوصياتها من خلال اعتماد تصنيف جديد لشبكة المنتزهات الوطنية العشر، مع ضمان الحفاظ على التنوع البيولوجي، والنهوض بالسياحة البيئية وأنشطة القنص والصيد في المياه الداخلية. ويعتمد هذا التصنيف بشكل أساسي على تهيئة جديدة لكل منتزه⁹⁹ وتنظيمها على النحو التالي:

- إحداث مناطق تسمى « coeurs » و هي مناطق مركزية توجد وسط المنتزه، تتمتع بمستوى عال من الحماية، وتخصص لإيواء أصناف حيوانية مهددة أو في طور الانقراض من قبيل القط الأنمر والغزال، والأروى، وغزال الأطلس، وغيرها من الأصناف. وتشكل المنطقة المركزية المشار إليها نسبة 20 في المائة من إجمالي مساحة المنتزه الوطني¹⁰⁰. وتكمن الغاية من هذا التصنيف إعادة تأهيل الوحيش من خلال إعادة إدخال أنواع جديدة مهددة بالانقراض أو منقرضة من المنطقة. وفي المقابل، من الجدير بالذكر أن جانب الحفاظ على الغطاء النباتي لم يرد ضمن أولويات استراتيجية غابات المغرب 2020-2030.

- وضع البنيات التحتية للمنتزه عند مدخل المنطقة المركزية «coeurs» مع التزام قوي من لدن القطاع الخاص بإقامة فضاءات للإيواء ومطاعم وأماكن لتسويق المنتجات المحلية ومنتجات الصناعة التقليدية المستدامة. وتهدف هذه المقاربة إلى النهوض بالسياحة البيئية على المستوى الجهوي وتشجيع مشاركة الساكنة والجمعيات المحلية في تديير المنتزهات.

تعتمد الاستثمارات المخصصة لتعزيز السياحة البيئية على إبراز الخصوصيات الطبيعية والثقافية المميزة لكل منتزه. وتهدف إلى تسويق عرض سياحي يعني تجربة الزوار، وذلك عن طريق استكشاف المسارات الطبيعية رفقة مرشد مختص، وجولات ركوب الخيل، والجولات في الطبيعة لمسافات طويلة، وتذوق المنتجات المحلية، والمسارات النباتية، وغيرها من الأنشطة.

99 - منتزه إفران كنقطة انطلاق

100 - جلسة انصات مع الوكالة الوطنية للمياه والغابات (ANEF)، 18 ماي 2022.

2.4. أنماط حكامه غير عملية وغير فعالة بالقدر الكافي

1.2.4 نمط تدبير قائم على حماية العقار

يدخل الملك الغابوي ضمن الملك الخاص للدولة، وعلى هذا الأساس يحظى بمستوى عال من الحماية مقارنة بالأراضي الفلاحية¹⁰¹. و يضمن الحفاظ على تأمين المجال الغابوي المحافظة على الفضاءات المشجرة وتجديدها بشكل طبيعي.

أولت الدولة اهتماما خاصا لهذا الجانب في سياستها الغابوية منذ استقلال البلاد. وتم إحراز تقدم كبير على مدى السنوات العشر الماضية في تحديد و تسجيل 88% من المجال الغابوي¹⁰². وتتيح هذه العملية ضمان الحماية الضرورية للمجال الغابوي مع الحرص على منع تملك العقارات الغابوية لإقامة تجزئات سكنية. كما تسمح بتوضيح الوضعية القانونية للأراضي التابعة للملك الغابوي وتسوية العلاقات بين مختلف الأطراف المعنية، من خلال تجاوز مقاربة المواجهة مع الساكنة. غير أنه توجد ثلاثة استثناءات لهذه القاعدة: أ) الاحتلال المؤقت، ب) المعاوضة العقارية، ج) الفصل عن الملك الغابوي (أو الاستخراج من الملك الغابوي) لفائدة المصلحة العامة¹⁰³. وبالنسبة للحالتين الأولى والثانية، فقد خول القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار للجان الجهوية الموحدة للاستثمار مهمة البت في الطلبات المتعلقة بالمعاوضة والمقايضة العقارية بخصوص الأراضي الغابوية المخصصة لإنجاز مشاريع استثمارية، والبت في الطلبات المتعلقة بالاحتلال المؤقت للقطع الأرضية التابعة للملك الغابوي وتحديد الإتاوة المرتبطة به¹⁰⁴.

2.2.4 تشريع أحيانا غير متلائم مع التحديات الراهنة

يُنظم عمل قطاع الغابات نحو ثلاثين نسا قانونيا، أبرزها ظهير 1917 المتعلق بالمحافظة على الغابات واستغلالها، وظهير 1923 المتعلق بمراقبة الصيد البري، وظهير 1934 المتعلق بإحداث المنتزهات الوطنية، وظهير 1969 المتعلق بحماية الأراضي واستصلاحها، وظهير 1976 المتعلق بمشاركة السكان في اقتصاد الغابات¹⁰⁵، وغيرها من النصوص التي خضعت للعديد من المراجعات على مدى السنوات اللاحقة على إصدارها.

كانت تهدف كل عملية مراجعة بشكل أساسي إلى المحافظة على الثروة الغابوية الوطنية وتعزيز حقوق السكان في استغلال موارد النظم البيئية الغابوية. ومع ذلك، يلاحظ أن تنظيم حقوق الاستغلال كحق الرعي مثلا نحو مسلك التوافق بدل البحث عن شراكة مستدامة بين الإدارة و وذوي الحقوق وممثلهم المحليين¹⁰⁶.

101 - جلسة انصات مع السيد عبد العظيم الحايقي، المندوب السامي للمياه والغابات ومحاربة التصحر سابقا والخبير في المجال الغابوي، في 29 يونيو 2022. 102 - Département des eaux et forêts, bilan d'activités 2020.

103 - جلسة انصات مع السيد عبد العظيم الحايقي، المندوب السامي للمياه والغابات ومحاربة التصحر سابقا وخبير في المجال الغابوي، تم عقدها في 29 يونيو 2022. 104 - ورشة عمل حول التمويل والعقار مع ممثلين عن المركز الجهوي للاستثمار فاس- مكناس، 27 يوليوز 2022.

105 - <https://www.fao.org/forestry/15422019971251977-a177ec46e21da80295eea.pdf>

106 - التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات لسنة 2018، تهمين وإعادة إحياء غابات الفلين (الصفحة 290)

3.2.4 تدبير توافقي لحق الاستغلال

لا بد هنا من إجراء تمييز مفاهيمي بين (أ) حق السكان في الانتفاع مما توفره النظم البيئية الغابوية من خدمات ومنتجات، وبين (ب) ملكية الفضاء الغابوي والذي صُممت قواعده لإدارته لحماية الغابات باعتبارها تراثاً وطنياً. وقد اعتمدت في هذا الصدد جملة من النصوص التنظيمية، بما فيها ما يتعلق بإحصاء أعداد المنتفعين من الموارد الغابوية، وتحديد أعداد الماشية التي ترعى فيها، إلى جانب منع الإسراف في استخدام خشب الغابة لأغراض التحطيب و جمع الثمار والنباتات العطرية والطبية واستغلالها، وما إلى ذلك. هذه التدابير أثارت موجة من التساؤلات¹⁰⁷ وأسفرت عن ارتفاع ملحوظ في عدد المخالفات المسجلة.

في محاولة لمعالجة هذا الوضع، عملت السلطات العمومية على تعزيز التنسيق بين إدارة المياه والغابات والسلطات القضائية والإقليمية والمحلية، والسهر على تنفيذ الأحكام النهائية الصادرة سنوياً. وتجدر الإشارة إلى أن عدد المخالفات الغابوية قد ارتفع من 14.250 خلال الفترة 2013-2015 إلى 12.700 خلال الفترة 2016-2018، ثم تراجع إلى 10.800 مخالفة خلال الفترة 2019-2021، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 24 في المائة¹⁰⁸.

سعت السلطات العمومية، منذ عدة سنوات، إلى وضع آلية لمنح تعويضات مالية لمالكي حقوق الانتفاع المؤقتة للمحيطات الغابوية المغلقة التي تقع في ملك الدولة¹⁰⁹ من خلال توفير تحفيز مالي¹¹⁰ (10 أو 15 في المائة من إيرادات الغابات التي تحصلها الجماعات) للساكنة المستفيدة من هذه الحقوق مقابل:

- عدم ممارسة حقوق الرعي وجمع الثمار/النباتات والحطب وغيرها في المناطق الغابوية المحاطة بالأشجار؛
- واستثمار هذه التحفيزات المالية في مصادر دخل بديلة، مثل تسويق المنتجات الغابوية، والزيوت الأساسية، وشراء علف الماشية وتشبيد مراكز توزيع المياه، وغيرها.

وفي إطار المبادرة التي اتخذتها الدولة لشراء حقوق الانتفاع المؤقتة، عملت على تنظيم ذوي الحقوق في تعاونيات أو جمعيات رعوية. وتعتمد آلية إعادة الشراء هذه على إشراك الساكنة المعنية بشكل قوي في عملية الحفاظ على النظم البيئية الغابوية (الساكنة المحافظة على البيئة) والرفع من درجة وعيها بشكل مستمر بالأهمية البيئية والاقتصادية لهذه النظم¹¹¹.

107 - جلسة إنصات للمندوب السامي للمياه والغابات ومحاربة التصحر سابقاً والخبير في مجال التنمية الغابوية السيد عبد العظيم الحاي (مقر المجلس، 29 يونيو 2022).

108 - جلسة إنصات مع الوكالة الوطنية للمياه والغابات، 18 ماي 2022.

109 - اعتمد في 1999 ودخل حيز التنفيذ في 2002.

110 - تتضمن «استراتيجية المغرب للغابات 2020-2030» رفع مبلغ التعويض من 250 إلى 1000 درهم/هكتار/ سنة (2002) بالنسبة للأنواع الغابوية و إلى 1100 درهم/هكتار/سنة (2002) بالنسبة لشجر الأركان. كما تتضمن تقليص المساحة المؤهلة من 300 هكتار إلى 50 هكتار لحماية أكبر عدد من المساحات الغابوية وتوسيع نطاق المستفيدين ليشمل مستخدمي الغابات بدل الاقتصار على ذوي الحقوق فقط.

111 - جلسة إنصات للمندوب السامي للمياه والغابات ومحاربة التصحر سابقاً والخبير في مجال البيئة السيد عبد العظيم الحاي (مقر المجلس، 29 يونيو 2022).

وعلاوة على ذلك، وبهدف تمييز المنتجات الغابوية مثل الفلين وزيت الأركان، انخرط المغرب منذ عام 2003¹¹² في مسار إصدار شهادات علامة الجودة (المسؤولية البيئية)¹¹³ في المجال الغابوي. وتتيح هذه الخطوة تحسين المسؤولية الاجتماعية للمقاولات المحلية التي تلتزم بالامتثال للمعايير الدولية لشهادات علامة الجودة من أجل ضمان تحويل مستدام ومتوازن للمنتجات الغابوية¹¹⁴.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه منذ الاستقلال، منحت شركة Eucaforest (فرع تابع لصندوق الإيداع والتدبير) شهادة علامة الجودة لغابة واحدة فقط معنية بإعادة التشجير وهي الأوكالبتوس¹¹⁵.

تنص استراتيجية الغابات 2020-2030، التي تولي أهمية كبيرة لإصدار شهادات علامة الجودة (المسؤولية البيئية) في المجال الغابوي، على وضع دفتر تحملات صارم، يلتزم به الفاعلون في استغلال النظم البيئية.

4.2.4 تفعيل هيئات الحكامة

إن إنشاء المجلس الوطني للغابات والمجالس الإقليمية للغابات (1976) لم يحقق النتائج المرجوة¹¹⁶، إذ كان الهدف منه تسهيل تنفيذ سياسة الحكومة في مجال التنمية الاقتصادية للمناطق الغابوية والرعية. إلا أنه على أرض الواقع، لم يجتمع سوى مرة واحدة سنة 2015 لمناقشة تقييم حصيلته تنفيذ مختلف المخططات المتعلقة بالمجال الغابوي.

كما أن اللجنة الوطنية للتنوع البيولوجي، التي تم إنشاؤها عام 1996 لمتابعة وضع الاستراتيجية والخطة الوطنية للحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه بشكل مستدام، لم تبدأ في مباشرة أعمالها بشكل كامل فضلا عن محدودية عدد الاجتماعات التي عقدتها منذ تأسيسها. ولا يتوفر لدى هذه اللجنة حتى الآن إطار تنظيمي ملائم أو نظام متكامل للمعلومات يتيح حصر بيانات دقيقة عن حالة التنوع البيولوجي وتتبعها¹¹⁷.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن حماية البيئة قد استدعت إلى جانب الحملات التوعوية والتأطيرية، تبني السلطات العمومية إجراءات لرصد المخالفات البيئية. وقد تم تكليف أعوان لتحرير محاضر رسمية لهذه المخالفات¹¹⁸. ومع ذلك، يُشير تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول المناطق المحمية (2020) بأن جهود التنسيق بين هؤلاء الأعوان والشرطة القضائية لا تزال غير كافية.

112 - جلسة انصات مع الصندوق العالمي لحماية الطبيعة (WWF) - فرع المغرب، ورشة عمل دولية بتاريخ 20 يوليوز 2020 بمقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

113 - يهدف نظام إصدار شهادات علامة الجودة (المسؤولية البيئية) في المجال الغابوي، وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة، إلى تشجيع التدبير المعقلن للمجال الغابوي ومنح قيمة إضافية لمنتجاته. كما يفتح هذا النظام آفاقا جديدة للمستثمرين والساكنة المحلية، مع المساهمة في الحفاظ على الموارد الغابوية، والتربة والتنوع البيولوجي، واستدامة المواد الأولية، وتعزيز الاقتصادات القروية. [/https://www.fao.org/sustainable-forest-management/toolbox/cases/case-detail/fr/c/240640](https://www.fao.org/sustainable-forest-management/toolbox/cases/case-detail/fr/c/240640)

114 - مقابلة مع السيد بول ايريك جاري (Paul Eric JARRY)، المدير العام لشركة Phyt Prod، في 27 دجنبر 2022 في الدار البيضاء.

115 - جلسة انصات للسيد علي أغناج، خبير في مجال تدبير وحفظ الموارد الطبيعية، بتاريخ 20 أبريل 2022 بمقر المجلس

116 - التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات لعام 2018، تمييز وتخليف غابة البلوط الفليني

117 - تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول «مهمة تقييم المنتزهات الوطنية»، 2020

118 - أعوان الغابات وشرطة البيئة وشرطة الماء وأعوان إدارة الجمارك وأعوان الجماعات الترابية.

5.2.4 تدخل الجماعات الترابية ما يزال ذو تأثير محدود

نصّ الظهير المتعلق بتنظيم مشاركة السكان في تنمية الاقتصاد الغابوي (1976) على مشاركة الجماعات الترابية في تدبير النظم البيئية الغابوية من خلال تحصيل المداخيل المستمدة من استغلال الملك الغابوي، شريطة تخصيص ما لا يقل عن 20 في المائة من هذه المداخيل للتشجير. وقد جرى تعديل هذا المقتضى سنة 2009 حيث تم إعادة تخصيص هذه النسبة (20 في المائة) لصالح الصندوق الوطني للغابات لتمويل أنشطة حفظ الغابات وتمييتها اجتماعياً واقتصادياً¹¹⁹.

وتدخل المحافظة على النظم البيئية الغابوية ضمن الاختصاصات المشتركة بين الدولة والجهات ووفقاً للقانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات (المادة 91). و عززت الجهوية المتقدمة دور الجماعات الترابية في التنمية المستدامة من ناحية، وذلك من خلال وضع خطط للتنمية الترابية (مخططات التنمية الجهوية ومخططات التنمية المحلية والمخططات الجماعية للتنمية)، إلى جانب المشاركة في حماية البيئة وتدبير المنتزهات الوطنية من ناحية ثانية، وذلك من خلال التنفيذ والتمويل المشترك لبرامج قطاعية على المستوى المحلي في إطار التعاقد بين الدولة والجهة.

وهذا الأمر يقتضي من الجهات بذل الجهد للتكيف مع متطلبات الجهوية المتقدمة. وفي هذا السياق، تتضمن الاستراتيجية الغابوية الجديدة للمغرب «غابات المغرب 2020-2030» إحداث هيئات إقليمية للغابات ومجالس جهوية ومحلية للغابات، تُنَاطُ بها سلطة البت في مختلف جوانب تدبير الغابات، وذلك من خلال إشراك مختلف الفاعلين المحليين. وسيتم تعزيز عملها بإحداث مجموعات للمستغلين ممن ينتفعون من الغابة، تتألف من جمعيات وتعاونيات رعوية (هياكل تقليدية) تتنظم في إطارها فئة من السكان تجمعهم مصالح مشتركة محلياً، مع إحداث شبكة جديدة من المنشطين الترابيين يضطلعون بأدوار تجمع بين إحصاء مستغلي الملك الغابوي وضمان التزامهم باستغلاله بشكل معقلن وبين الوساطة بين مختلف المتدخلين¹²⁰.

وتجسد المناطق المحمية مثالا واضحا على مدى الارتباط بين حكامه المجال الغابوي وتهيئة المجال الترابي. وتجدر الإشارة إلى أن جانب تنمية المناطق المحمية والمحافظة عليها بشكل مستدام لم يتم تضمينه في النصوص المتعلقة بتهيئة المجال الترابي، كما أن القانون رقم 22.07 المتعلق بالمناطق المحمية لا ينص على إحداث آليات للتعاون بين مختلف المتدخلين، أو إجراءات للتدبير المندمج بالنسبة لمخططات تهيئة المنتزهات الوطنية وتدبيرها¹²¹. وتواجه المنتزهات الوطنية، التي تُعتَبَر من بين أكثر المناطق المحمية ارتياداً من قِبَل السياح، مخاطر تهدد التنوع البيولوجي للغابات والمحافظة عليه بشكل مستدام في حال استمرار الوضع على ما هو عليه. لذا يُعتَبَر من الضروري إعادة النظر في النموذج الحالي لتدبير هذه المساحات.

119 - ووفقاً لحصيلة نشاط قطاع المياه والغابات (2020)، حقق هذا الصندوق في عام 2020 مداخيل تقدر بمبلغ 1,803,329,141,22 درهم مع انخفاض طفيف مسجل مقارنة بالعام 2019 بمداخيل تقدر بمبلغ 2,026,691,911,58 درهم.

120 - جلسة انصات للوكالة الوطنية للمياه والغابات (ANEF)، 18 ماي 2022.

121 - تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول «مهمة تقييم المنتزهات الوطنية»، 2020.

6.2.4 البحث العلمي ركيزة أساسية لتطوير وتثمين النظم البيئية الغابوية المغربية

وعيا منها بأهمية إنشاء منظومة بحث علمي قادرة على الاستجابة لتحديات التدبير المستدام للنظم البيئية الغابوية، قامت السلطات العمومية منذ 1926 بإنشاء مركز البحث والتكوين، والذي سيحمل منذ عام 2022، تسمية مركز الابتكار والبحث والتكوين. (CIRF)¹²² ويُعهد إلى هذا المركز مهمة تحليل الوضعية الراهنة للملك الغابوي (النظم البيئية والقطاعات) وتطوير تقنيات مبتكرة من شأنها تعزيز زراعة أشجار الأرز وغابات الفلين وشجر الأركان والمحافظة عليها.

وعلى نفس النهج، تم إنشاء المدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين (ENFI) عام 1968 لتكوين مهندسي الغابات والمشاركة في الأبحاث في المجال الغابوي (التنوع البيولوجي، والمحافظة على الموارد وتثمينها، ومحاربة التصحر والتعرية، والمحميات الطبيعية، إلخ)، مع مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية¹²³.

و في تقريره السنوي برسم سنة 2020، كشف المجلس الأعلى للحسابات¹²⁴ عن عدم وجود خطة عمل أو برنامج تنمية ملائم يستند إلى البحث العلمي الموجه لتطوير المنتزهات الوطنية. وبالتالي، يبقى البحث العلمي رهينا بالأهداف المحددة من قبل الباحثين والجامعات. وأوصى المجلس الأعلى للحسابات في تقريره بضرورة إنشاء قاعدة بيانات تجمع مختلف الأعمال المنجزة حتى الآن بهدف توجيهه وتأيير الأبحاث المستقبلية في مجال الغابات.

أجوبة وتمثلات المشاركات والمشاركين في الاستشارة المواطنة على المنصة الرقمية «أشارك»

61% من الإجابات تعتبر أن الاستغلال المفرط للموارد الغابوية يُعد العامل الرئيسي وراء تدهور المجال الغابوي الوطني، وتأتي التغيرات المناخية في المرتبة الثانية بنسبة 53% من المشاركين، يليها التوسع العمراني غير المنظم في المرتبة الثالثة بنسبة 48%. ويتفق أكثر من نصف المشاركات والمشاركين بأن ترشيد استغلال الأشجار الغابوية وتثمين المنتزهات الوطنية من أهم التدابير الكفيلة بتثمين المجال الغابوي الوطني.

وتفيد 42% و34% من الإجابات على التوالي، أن أنماط التدبير المعتمدة والإطار التنظيمي المتجاوز يُعدان العاملين الرئيسيين وراء تدهور النظم البيئية الغابوية.

5. ضرورة حماية نظمنا البيئية الغابوية وتثمين الموارد الغابوية لفائدة الساكنة المحلية والمجالات الترابية

انطلاقا من هذا التشخيص، يُشدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على أهمية تقاسم رؤية مشتركة منسقة بين مختلف الأطراف المعنية بما فيها الساكنة المحلية. تهدف هذه الرؤية إلى تحويل المجال الغابوي إلى مجال قادر على الصمود في وجه المخاطر، وتعبئة الاستثمارات ذات الطابع المستدام، وتعزيز القطاعات الواعدة، مع تقليل اعتماد الساكنة المحلية على موارد النظم البيئية الغابوية من خلال إيجاد بدائل اقتصادية لفائدة الساكنة المحلية.

122 - <http://crf.eauxetforets.gov.ma/centre-de-recherche-forestiere/>

123 - <https://enfi.ac.ma/>

124 - تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول «تقييم تدبير المنتزهات الوطنية»، 2020.

وتحقيقا لهذه الغاية، يُوصى باتخاذ جملة من التدابير ذات الطابع الإجرائي، التي تتوزع على ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول. حماية وإعادة تأهيل النظم البيئية الغابوية من خلال :

1- إعادة تأهيل النظم البيئية الغابوية من خلال :

- الانتقال التدريجي من صيغة حق الانتفاع الممنوح للسكان المعنية إلى استرجاع هذه الحقوق من قبل الدولة في جميع المناطق المحمية، مع إدماج السكان المحلية في أنشطة اقتصادية بديلة.
- تكثيف عمليات إعادة التشجير والتخفيف من خلال:
- قيام كل من الجماعات الترابية في إطار صلاحياتها، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص بتنظيم حملات وطنية للتشجير، إلخ؛
- تحديد المساحات المستهدفة، على مستوى كل جهة، بما في ذلك الأحواض المائية التي يتعين تهيئتها مع إعطاء الأولوية لعالية السدود؛
- تعبئة التمويلات من عدد من البرامج الدولية (صندوق المناخ الأخضر، وصندوق التكيف مع تغير المناخ، وصندوق التنوع البيولوجي، وما إلى ذلك) وتعزيز الاستثمارات المستدامة، وتقديم التحفيزات الضريبية للمقاولات المعنية بأنشطة إعادة التشجير؛
- الرفع من عدد وجودة مخططات التكيّف والتخفيف المرتبطة بالغابات الوطنية، بما يتوافق مع معايير التمويل المناخي، وذلك في إطار المساهمة المحددة على المستوى الوطني؛
- إعادة النظر في الاختيارات المتعلقة بالأصناف الغابوية المعنية بإعادة التشجير والتخفيف، مع التركيز على الأنواع المحلية وأنواع النباتات غير المشجرة، بما يسمح بتحقيق التخفيف الطبيعي لغابات الأرز وغابات الفلين وغابات الأركان؛
- اعتماد نمط الرعي بالتناوب على المناطق المخصصة للرعي خلال فصل الصيف أو أثناء فترات الجفاف وتحديد قدرتها الاستيعابية بتحديد عدد محدود من رؤوس الماشية في الهكتار الواحد.

2- تفعيل الالتزامات الدولية للمغرب في مجال التنوع البيولوجي، وذلك من خلال:

- الرفع التدريجي من مساحة المناطق المحمية من 3,76% إلى 30% في المجال الغابوي في أفق سنة 2050؛
- تصنيف وتنظيم المنتزهات الوطنية (10 فضاءات)، والمواقع ذات الأهمية البيولوجية والبيئية (154 موقعا)، بالإضافة إلى المساحات الغابوية التي تحتوي على أراض رطبة ومحميات المحيط الحيوي المسجلة لدى اليونسكو؛
- الاعتراف بمناطق عيش السكان المحلية، التي تم حفظ التنوع البيولوجي فيها، ودعمها بفضل تبني الممارسات الجيدة في تدبير النظم البيئية الغابوية ومواردها، وتصنيف المناطق المحمية عن طريق إدراجها في سجل الأمم المتحدة الدولي المتعلق بالمبادرة العالمية لدعم الأراضي و المناطق التي تصونها المجتمعات المحلية (ICCA registry)؛

- إنشاء منتزهات حضرية و وضع مخططات التنمية، وبرامج التربية على البيئة والأنشطة الثقافية والسياحية ذات الصلة؛

المحور الثاني. مراجعة الإطار القانوني وإرساء حكامه مندمجة وتشاركية من خلال :

3- إحداه مدونة للغابات يتم بموجبها :

- تحديد حقوق والتزامات جميع الأطراف المتدخلة؛
- تيسير تجميع و تحيين النصوص القانونية المعمول بها؛
- تدقيق طرق وكيفيات حماية التنوع البيولوجي وتحسين سلامة النظم البيئية الغابوية ومكافحة حرائق الغابات؛
- تأمين الملك الغابوي من خلال استكمال تحديد وتحفيظ المساحات الغابوية المتبقية؛
- توسيع نطاق تدخل الهيئة الجهوية الواردة في استراتيجية «غابات المغرب 2020-2030»، وذلك بهدف:

- تشجيع التعاقد فيما بين الأطراف المتدخلة على المستوى الجهوي؛

- ملاءمة المخططات المتعلقة بالتنمية الترابية (برنامج التنمية الجهوية/برنامج التنمية للعمالمة أو الإقليم/برنامج عمل الجماعة، والتصاميم الجهوية لإعداد التراب) مع المعايير الدولية ذات الصلة ومع الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بحماية النظم البيئية الغابوية وتنميتها المستدامة وتأمينها، وكذا نظام التصديق على الجودة (المسؤولية البيئية) في المجال الغابوي؛

- تطوير آلية مندمجة للتتبع والتقييم.

4- تعزيز فعالية هيئات الحكامة سواء الموجودة أو حديثة النشأة، الواردة في استراتيجية «غابات المغرب 2020-2030»، من خلال اعتماد التدابير التالية:

- تعزيز المقاربة التشاركية عبر التزام هيئات الحكامة المحلية بالشراكة مع الفاعلين في المجتمع المدني لتنفيذ وتقييم خطط العمل لحماية وتنميين النظم البيئية الغابوية على المستوى الترابي؛
- إدماج كل من الأكاديميين، والمجتمع المدني، وممثلي وسائل الإعلام وغيرهم من الفاعلين، سواء بصفتهم أعضاء أو ملاحظين، في تشكيلة هذه الهيئات؛

• ضمان انتظامية الاجتماعات، ونشر التقارير، وتقارير الحصيلة، وخطط العمل والتتبع والتقييم؛

- دمج معايير الاستدامة ودراسات الأثر على النظم البيئية الغابوية بشكل منهجي عند اختيار وتنفيذ مشاريع الاستثمار على المستوى الجهوي، وذلك وفقا لمقتضيات القانون 49.17 المتعلق بالتقييم البيئي؛

• تطوير استراتيجية للتواصل والتحسيس في مجال البيئة وبشأن الوظائف المتعددة للأنظمة البيئية الغابوية وأوجه استغلالها المضطرب.

5- تسهيل حصول الساكنة المعنية وعموم المواطنين والمواطنات على المعلومة من أجل تعزيز الشفافية في تدبير وحماية النظم البيئية الغابوية من خلال ما يلي:

- إنشاء نظام معلوماتي مندمج ذي بعد ترابي؛
- الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في تتبع عمليات التشجير، ومراقبة ومكافحة حرائق الغابات، وذلك بالاستفادة من خبرة وتجارب القطاع الخاص عبر إبرام شراكات في هذا الصدد؛
- وضع برامج للتقييم الكمي لخدمات النظم البيئية الغابوية ولتحديد كلفة تدهورها.

6- تشجيع البحث والتطور والابتكار من خلال:

- تقديم الدعم التقني والمالي لفائدة:
- مراكز البحث في المجال الغابوي؛
- المقاولات الناشئة بغية تنفيذ مشاريع مبتكرة في المجالات المرتبطة بتدبير الغابات وتثمينها.
- إعداد قاعدة بيانات مندمجة تضم جميع الأبحاث المنجزة في المجال الغابوي، وذلك من أجل وضع خرائطية للاحتياجات المستهدفة والفرص المتاحة؛
- تطوير مشاريع لإنجاز الأبحاث المتعلقة بالنظم البيئية الغابوية وتنوعها البيولوجي في إطار شراكة مبرمة مع الجامعات، وذلك على المستوى الجهوي؛
- تعزيز الحرجة على مستوى التربة، واقتصاد الماء، وتثمين التشكيلات الغابوية، وإنتاج الشتلات، واستغلال الأخشاب، فضلا عن الحرجة الفلاحية باعتبارها أفضل البدائل، في ظل الانخفاض المسجل في تساقطات الأمطار وتواتر حالات الجفاف.

7- تعزيز الموارد البشرية من خلال:

- تطوير برامج للتكوين والمواكبة لفائدة مختلف الفاعلين الوطنيين والترابيين المتخصصين في مجال حماية وإصلاح النظم البيئية الغابوية؛
- تحسين ظروف العمل والمعيشة الخاصة بالأعوان والأطر العاملين في المجال الغابوي؛
- الدفع بالأطر العاملة في المجال الغابوي نحو التخصص في المهن المرتبطة بالغابات، لا سيما في مجال البيئة والتنمية المستدامة وتطوير ومراقبة خطط التدبير.

المحور الثالث. تثمين موارد الغابات وتطوير البدائل الاقتصادية لفائدة الساكنة المحلية والمجالات الترابية من خلال التدابير التالية:

8- ضمان الاستخدام الأمثل للنظم البيئية الغابوية، في احترام تام لخصوصياتها، بإشراك مختلف الفاعلين (الخواص، الساكنة المنتفعة، المجتمع المدني والجماعات الترابية)، وذلك من خلال تحديد المعايير اللازمة للاستفادة من موارد النظم البيئية واستغلالها بشكل مستدام ومتوازن؛

- 9- تطوير إطار قائم على الشفافية والمسؤولية البيئية في منح امتياز استغلال الموارد الغابوية لفائدة الساكنة المحلية و المقاولات المحلية، لاسيما بتشجيع الحراجة الفلاحية؛
- 10- إحداث علامة الجودة (المسؤولية البيئية) في المجال الغابوي، مع وضع دفتر تحملات صارم يلتزم به الفاعلون في استغلال النظم البيئية والحرص على افتحاصه بكيفية دورية، مما يضمن إمكانية تتبع أفضل لجميع مراحل سلسلة المعالجة؛
- 11- إعادة النظر في «تصنيف» الأشجار الغابوية التي تتمتع ثمارها بقيمة اقتصادية وتجارية عالية إلى أشجار مثمرة (مثل زراعة شجر الأركان في الملك الخاص)؛
- 12- تمكين النساء القرويات والشباب من الاستفادة بشكل منصف من العائدات المحققة، وذلك على امتداد سلسلة القيمة لقطاع زراعة شجر الأركان؛
- 13- تنمية السياحة البيئية في المناطق المحمية بما يتناسب مع خصوصياتها الثقافية والترابية والايكولوجية؛
- 14- مواكبة ودعم الساكنة المحلية والرعاة، من خلال:
 - تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عبر تعزيز المشاريع المحلية كالصناعة التقليدية، وتربية النحل، وتربية الأرناب، وتربية المواشي، وغيرها من الأنشطة؛
 - منح إعانات من الصندوق الوطني الغابوي (FNF) لتشجيع مشاريع زراعة أشجار غابوية مثمرة (مثل الخروب والأركان والفراولة وبلوط الفلين) والنباتات العطرية والطبية في الأراضي الخاصة والجماعية؛
 - اعتماد نظام لأداء الخدمات الإيكولوجية (PSE)، يتناسب مع حجم استغلال الموارد الغابوية، ودرجة التأثير على استدامتها، وذلك لمواجهة عمليات الرعي الجائر، والاستغلال المفرط للأشجار والنباتات في مختلف الأغراض.

الملاحق

الملحق 1: لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة

عبد الرحيم كسييري (مقرر الموضوع)	عبان أحمد بابا
عبد الرحيم لعبايد	نزهة علوي
عبد الله موقصيط	محمد بنقدور (رئيس اللجنة)
عبد الله متقي	عبد الكريم بنشرقي
امحمد رياض	خليل بنسامي
مينة روشاطي (مقررة اللجنة)	بوخالفة بوشة
طارق سجماسي	محمد بوجيدة
منصف زياني	علي بوزعشان
ابراهيم زيدوح	نور الدين شهبوني (نائب المقررة)
كمال الدين فاهر	البيير ساسون
ادريس اليزمي	كاوزي سيدي محمد
محمد بنعليلو	ادريس الإيلالي
أمينة بوغياش	أمينة العمراني

لائحة الخبراء الذين واكبوا اللجنة

ياسمينة الدكالي	خبيرة دائمة بالمجلس
نبيلة ضريف	الخبيرة الدائمة المكلفة بالترجمة

الملحق 2: لائحة الفاعلين الذين جرى الإنصات إليهم

<ul style="list-style-type: none"> - وزارة الداخلية - المديرية العامة للجماعات الترابية - وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة (نقطة الاتصال الوطنية للتنوع البيولوجي) - الوكالة الوطنية للمياه والغابات - الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان (ANDZOA) - المركز الجهوي للاستثمار فاس- مكناس 	<p>القطاعات الوزارية و المؤسسات العمومية</p>
<ul style="list-style-type: none"> - جمعية جهات المغرب؛ - الجمعية المغربية لرؤساء المجالس الجماعية؛ - الجمعية المغربية لرؤساء مجالس العمالات والأقاليم؛ - الائتلاف المغربي من أجل المناخ والتنمية المستدامة - اللجنة المغربية للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة 	<p>الجمعيات</p>
<ul style="list-style-type: none"> - الصندوق العالمي لحماية الطبيعة (WWF) - فرع المغرب؛ - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. 	<p>الشركاء الدوليون</p>
<ul style="list-style-type: none"> - السيد عبد العظيم الحافي - السيد عبد الرحيم أيت الحاج - السيد علي أغناج - السيد محمد بنزيان 	<p>الخبراء و الجامعيون</p>

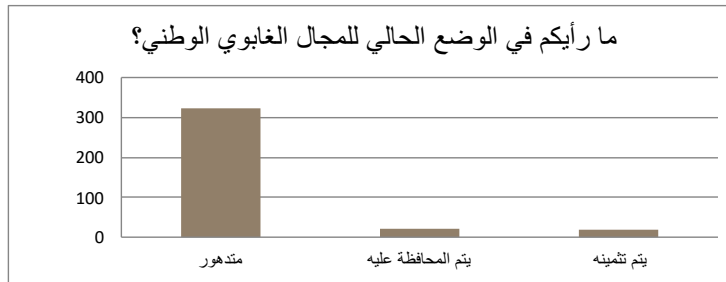
الملحق 3: نتائج الاستشارة المواطنة

في إطار إعداد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لرأي حول «النظم البيئية الغابوية بالمغرب»، أطلق المجلس في الفترة ما بين 8 دجنبر 2022 و 11 يناير 2023، استشارة مواطنة عبر منصته الرقمية «أشارك» وعلى مختلف صفحات شبكات التواصل الاجتماعي للمجلس. بلغ عدد التفاعلات مع هذا الموضوع 96625 منها 388 إجابة على الاستبيان و534 تعليقا على صفحات التواصل الاجتماعي للمجلس.

1- نتائج الاستبيان الذي جرى إطلاقه على المنصة الرقمية «أشارك»

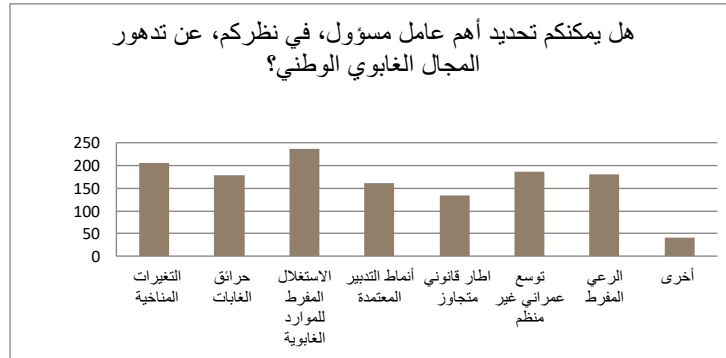
في ما يتعلق بتدهور الموارد الغابوية و العوامل التي تساهم في ذلك، تبرز نتائج الاستبيان أن 84% من الإجابات تشير إلى تدهور الوضع الحالي للمجال الغابوي، في حين يرى 10% فقط أنه يتم الحفاظ على النظم البيئية الغابوية وتثمينها.

الرسم البياني رقم 1: الوضع الحالي للمجال الغابوي الوطني (عدد الاجابات)



وفي ما يتعلق بدرجة استغلال موارد الغابات، يؤكد حوالي 62% من المشاركين الاستغلال المفرط لشجر الأركان والبلوط الفليني، متبوعا بالنباتات العطرية و الطبية (56%) والعسل (46%) وثمر البلوط (32%) وترفاس الصحراء (29%). وفي مقابل الاستغلال المفرط لهذه المنتجات، تفيد نتائج الاستشارة أن منتجات أخرى كالفطريات قلما يتم استغلالها (37%) أو لا يتم استغلالها على الإطلاق (24%).

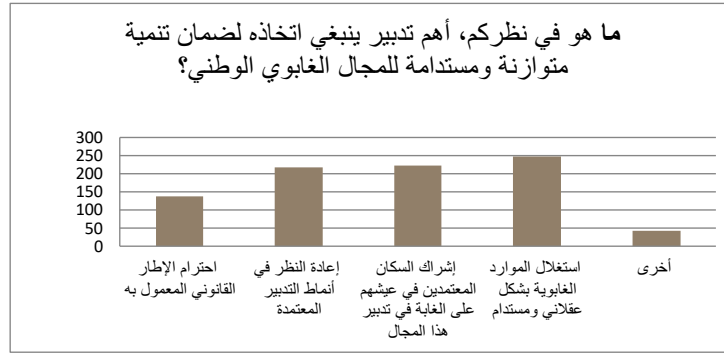
الرسم البياني رقم 2: العوامل الرئيسية التي تسهم في تدهور المجال الغابوي على الصعيد الوطني (عدد الإجابات)



وفي ما يتعلق بالعوامل الرئيسية التي تسهم في تدهور المجال الغابوي بالمغرب (الرسم البياني رقم 2)، تشير 61% من الإجابات أن الإفراط في استغلال الموارد الغابوية يُعد العامل الرئيسي وراء هذا التدهور، وتأتي التغيرات المناخية في المرتبة الثانية بنسبة 53%، والتوسع العمراني غير المنظم في

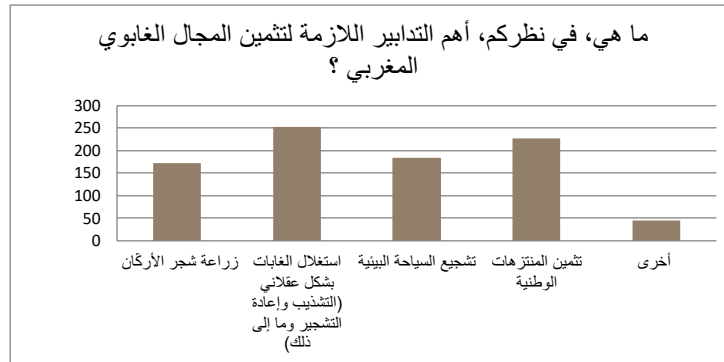
المرتبة الثالثة بنسبة 48%. وبالإضافة إلى ذلك، يرى كل من المشاركين و المشاركين أن أنماط التدبير المعتمدة والإطار التنظيمي المتجاوز من العوامل المؤثرة في تدهور النظم البيئية الغابوية، وذلك بنسبة 42% و 34% على التوالي.

الرسم البياني رقم 3: التدابير الكفيلة بتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة للمجال الغابوي (عدد الإجابات)



أما بالنسبة للتدابير الكفيلة بتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة في هذا المجال (الرسم البياني رقم 3)، أشار 64 في المائة من المشاركين والمشاركين أن من أهم التدابير التي يتعين اتخاذها تحقيقاً لهذه الغاية هي ترشيد استغلال الموارد الغابوية. وبالموازاة مع ذلك، يعتبر 58 في المائة أنه من الضروري إشراك الساكنة المحلية في تدبير تنمية المجال الغابوي ومراجعة أنماط التدبير المعتمدة حالياً. يليها إعمال القوانين الجاري بها العمل بنسبة 35%.

الرسم البياني رقم 4: التدابير الكفيلة بتمثين المجال الغابوي بالمغرب (عدد الإجابات)



وفي الختام، يلاحظ أن غالبية الإجابات بشأن التدابير الأساسية اللازمة لتمثين المجال الغابوي على الصعيد الوطني (الرسم البياني رقم 4) قد أعطت الأولوية لترشيد استغلال الأشجار الغابوية وتمثين المنتزهات الوطنية، متبوعاً بتعزيز زراعة شجر الأركان (45%) وتشجيع السياحة البيئية.

2- خلاصات التفاعل على الشبكات الاجتماعية للمجلس

أكد أكثر من 70% من المشاركين والمشاركين أن العوامل الرئيسية المتسببة في تدهور غابات المغرب تتمثل في الاستغلال الناجم عن الأنشطة البشرية المفرطة، والتغيرات المناخية، والتوسع العمراني وأنماط التدبير المتجاوزة.

وانصب حوالي ثلث هذه التعليقات على التدابير الأساسية الكفيلة بتنمية النظام البيئي الغابوي وتهيئة موارده، بما في ذلك تشجيع عملية إعادة التشجير، ومراجعة أنماط التدبير بإشراك المواطنين المعنيين، وترشيد استغلال الموارد الغابوية.

الملحق 4: برنامج عمل استراتيجي « غابات المغرب 2020-2030 »

مخطط العمل	17 برنامجاً	معدل الإنجاز إلى حدود 2022 (بالنسبة المئوية)
المحور الأول	إنشاء شبكة جديدة للتشيط الترابي تضم أكثر من 500 منشط.	10%
	إحداث أزيد من 200 هيئة مكلفة بالغابات والتعاقد مع الساكنة حول برامج تشاركية محلية لتنمية الغابة (خطط التنمية الغابوية المجتمعية)	18%
	وضع آليات تحفيزية لفائدة الساكنة المحلية من خلال جملة من الأمور منها تعديل المرسوم المتعلق بتخصيص تعويض عن حماية الغابة، وذلك بالتشاور مع جمعيات مستخدمي الغابة ¹²⁵ ؛	95%
	- الرفع من مبلغ التعويض من 250 درهم (للهاكتار الواحد في السنة) إلى 1.000 درهم (للهاكتار الواحد في السنة) بالنسبة للكائنات الموجودة في النظم البيئية الغابوية، ومن 350 درهم (للهاكتار الواحد في السنة) إلى 1.100 درهم (للهاكتار الواحد في السنة) بالنسبة لشجر الأركان.	
	- تقليص المساحة من 300 إلى 50 هكتار، وذلك بما يمكن من حماية أكبر قدر ممكن من المساحات المغروسة.	
	- توسيع نطاق المستفيدين ليشمل مستخدمي الغابات بدلا من ذوي الحقوق.	
	- تحسين حكامه الأموال المتأتية من منظومة المقاصة (عقد الشراكة وبرنامج التوظيف ولجنة التقييم...).	
ملاءمة التدبير التشاركي مع الخصوصيات (المنتزهات الوطنية وعقود الامتياز في إطار التفويت الغابوي).	5%	
تشجيع عقود كراء حَقِّ القنص لفائدة الجمعيات والشركات تبعاً لدفتر التحملات في هذا المجال.	65%	

125 - بلغ عدد الجمعيات الرعوية المنشأة، نهاية عام 2021، 188 جمعية تضم 18.000 منخرط، إلى جانب 239 تعاونية غابوية (تشمل 21 مجموعة ذات نفع اقتصادي) وتضم 15.000 منخرط، وقد بلغ مجموع المساحة التي منع فيها الرعي 97.000 هكتار (الوكالة الوطنية للمياه والغابات).

17%	تهيئة وتثمين شبكة المنتزهات الوطنية العشر من أجل إعطاء الانطلاقة الفعلية لسياحة بيئية مزدهرة وتنظيم مجالات القنص والصيد.	المحور الثاني
38%	الحفاظ على التنوع البيولوجي وتعزيزه ومواصلة محاربة التصحر من خلال الحفاظ على الحياة البرية وتدابير الصيد وتربية الأسماك.	
13%	وضع برنامج لإعادة تشجير 600 ألف هكتار والتعاقد مع الساكنة حول برامج تشاركية من أجل حماية المساحات المغروسة، وذلك من خلال التدابير التحفيزية المتخذة.	
20%	إقامة شراكة منتجة على مساحة 120.000 هكتار من أشجار الأوكالبتوس والصنوبر في إطار منح رخص استغلال الغابة (عقود الامتياز).	
90%	إنشاء مشاتل بشراكة مع القطاع الخاص.	المحور الثالث
20%	تطوير المهن الغابوية من خلال رقمنة وسائل تدبير القطاع.	
20%	تحديث أساليب الزراعة الغابوية إنجاحاً لعمليات التشجير.	
10%	تعبئة موظفي الغابات من خلال ملاءمة ظروف اشتغالهم والفصل بين المهن (شرطة المياه والغابات وهندسة الغابات والتشيط الغابوي).	المحور الرابع
100%	الإصلاح المؤسسي للقطاع عن طريق خلق وكالة المياه والغابات.	
80%	ملاءمة الإطار القانوني من خلال وضع قانون جديد منظم للغابات.	
20%	تأهيل الموارد البشرية وفقاً لخصائص المهن، وبما يدعم الإصلاح المؤسسي المنشود للقطاع.	
10%	إنشاء قطب للبحث والتكوين يضم مختلف المعاهد المسؤولة عن التكوين في المجال الغابوي (مركز البحث الغابوي والمدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين والمعهد الملكي للتقنيين المتخصصين في المياه والغابات).	

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تقاطع زنقة المشمش وزنقة الدلبوت، قطاع 10، مجموعة 5
حي الرياض، 10 100 - الرباط
الهاتف : +212 (0) 538 01 03 00 الفاكس : +212 (0) 538 01 03 50
البريد الإلكتروني : contact@cese.ma